

تغيرات بنوية تكرس المنظور الاستعماري للصهيونية

صفحة (٣) ة

إسرائيل تعتبر أن الضجة الإعلامية حول «داعش» أكبر من مقاساته الحقيقية!

صفحة (٦) ة

المنتهد الاسرائيلي

الثلاثاء ٢٠١٤/٧/٨م الموافق ٣ رمضان ١٤٣٥هـ العدد ٣٣٦ السنة الثانية عشرة

مدار

الاسرائيلي
المنتهد

ملحق نصف شهري يصدر عن



مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

كلمة في البداية

محمد حمزة غنايم:

عقد على الغياب...

بقلم: أنطوان شلحت

قبل عقد وأكثر من شهر (وتحديداً في ٢٥ أيار ٢٠١٤) رحل الصديق الشاعر والمترجم والباحث محمد حمزة غنايم الذي ربطته صلة وثيقة بمركز «مدار» منذ انطلاقاته. وقد ظل حتى قبل رحيله بزمان قصير المحرر المسؤول لملحق «المشهد الإسرائيلي»، ولسلسلة «أوراق إسرائيلية» الدورية، وكان من أبرز مؤسسي أول موقع لـ «المشهد الإسرائيلي» على الشبكة، وبقي منصب المشرف العام عليه حتى أقاله المرض. عاش محمد عمراً قصيراً بسنواته (ولد العام ١٩٥٧) لكنه ملأه، قدر ما استطاع، بما ينفع الناس، وكان مقدراً له أن يملاّه بما هو أكثر نفعاً. وتمتع الراحل بموهبة متميزة في مضامير عديدة، لم يكن الشعر عنوانها الوحيد وإن كان أكثرها أهمية برياً.

بيد أنه في مضمار واحد- فضلاً عن الشعر- كان بمثابة «الموهبة متجسدة»، التي لا يشق له فيها غبار حسماً قالت العرب. ذلك هو مضمار الترجمة الإبداعية باللغتين «للدويتين» العربية والعبرية. فبِهِ قرأنا له رواية «العاشق» لأبراهام. ب. يهوشواغ وكتاب «الزمان الأصفر» لدافيد غروسمان، وقرأ الإسرائيليين «لمماذا تركت الحصان وحيداً» و«سريز الغريبة» و«حالة حصار» لمحمود درويش. وفي الأيام الأخيرة من حياته أودع «دار أندلس» ترجمتين لمجموعة «جدارية محمود درويش» ورواية «حكاية زهرة» لحنان الشيخ صدرتا بعد وفاته.

صحيح أنه كان لمحمد في هذا الشأن «شركاء» و«زملاء» كثر، بيد أنه ظل منمازاً عنهم بأنه جعل هذا الطراز من الإبداع شديد الخصوصية أصلاً ويكتسب مشروعيته كذلك في ركن جغرافي ومجازي ثالث غير مرئي، عند منطقة الغسق، هو ركن «خط التماس» كما كان يهوى القول، والذي يقدر ما مثل تعبيراً عن كينونته المخصوصة، مبدعاً وإنساناً، يقدر ما حفر بصماته عميقاً في مشروعه الثقافي، الذي لم يقدر له أن يتكمل.

ويبدو لي أنه ليس هناك مقام أنسب من مقامنا هذا لإحياء ذكراه كمترجم وخصوصاً أنه عكف، قبل رحيله بقليل، على كتابة دراسة وافية عن الترجمة من العبرية وإليها، قدمها إلى «المؤتمر العربي الأول للترجمة»، الذي عقد في بيروت في كانون الثاني ٢٠٠٣. وبالتالي تعتبر دراسته هذه بمثابة وصية لنا.

لعل أكثر ما بدا أنه يكرّث غنايم في هذه الدراسة هو تفكيك المحاولات الكثيرة الرامية إلى «هندسة الوعي» بشأن الثقافة الإسرائيلية، على قاعدة إبراز وإدراك ما في الواقع، لا ما هو مقمّم عليه.

وقد رأى، في هذا الصدد، أنه منذ مطلع ثمانينيات القرن العشرين الفائت، والثقافة الإسرائيلية الراهنة ليست نسيجاً واحداً ومتكاملاً، وإنما هي عبارة عن «تعددية ثقافية واديعة متغايرة لما اعتدنا عليه من قبل». وبرأيته تنسحب هذه الحقيقة على كل ما يتصل بهذه الثقافة من ظواهر وأنواع أدبية، وتكفي قراءة نص من النصوص الشابة الجديدة، غير تلك التي كتبها ويكتبها الذين عرفوا باسم «أبناء جيل الدولة» (عاموس عون، أبراهام ب. يهوشواغ، دافيد شاحر، يهودا عميحا، وآخرون)، حتى ندرك أنه لا وجود لنص عبري نستجيم مع ثقافته، بل إن معظم مبدعي «الموجة الحديثة» في الأدب الإسرائيلي العبري اليوم، ينشون في خبايا الذاكرة الجماعية، ويحاول بعضهم إعادة صوغها من جديد، وفي أحيان معينة يفعل ذلك وفق رؤية إنسانية.

غير أن تجربتنا المتواضعة، نحن أبناء الجيل الواقف بحق الضائقة بين ثقافتين، والمتفاعل معها كلاً على انفراد، كما يؤكد، دألتنا على أن أفقنا الثقافي لميء بالحفر و«المناطق الحرام»، التي تترصّد كل من يدخلها بشتى التوصيفات والتسميات، أولها الاتهام بـ «التطبيع»، وآخرها «الاحتواء». لذلك، لا أرانا اليوم بحاجة إلى قول سياسي يبرز وجود مثل هذا النوع من التفاعل والتعارض بين «ثقافتينا»، اللتين لا تؤديان أي نوع من الاقتراب، الواحدة من الأخرى، فينا أو بجانبنا، على رغم أن موقعنا المشترك يجعل من التقائهما في دوائر اهتماماتنا أمراً طبيعياً ومدرَكًا. تارمنا كثيراً لأن انتباهه وأعية لما يتفاعل إلى جانبنا من تيارات ثقافية وإبداعية وفكرية أيضاً، ينطق بعضها باسم الحداثة، وبعضها الآخر يتقدم منأ عبر أطر ومسوّيات «شرق أوسطية» مختلفة، ويروّج لفكرة واحدة ووحيدة و يتجاوزها في سبيل إغناء الحوار معنا، مخفياً الأسباب التي تجعل فكرة التبادل الثقافي مستعصية على الفهم والإدراك، في أوساط واسعة لدى الطرفين.

ويضيف غنايم: ثمة جيل واحد على الأقل من الكتاب الإسرائيليين، ممن بدأوا بين الحربين -حزيران ١٩٦٧، ولبنان الأولى ١٩٨٢- يكتب وطناً مختلفاً ومغايراً لوطن «الأباء والأجداد» الذي كتبه أجيال الألب العبري الأولى. إنه وطن المفاهيم المختلفة، التي لا بد من أن نترث عنها ما يلزم من وقت، كي نهضمها وتقويم هذه التحولات الكبيرة في وعي أبناء هذا الجيل من المبدعين. فهو جيل ليس مديناً لأحد، أو ملتزماً بفكر واحد، أو رؤية واحدة، وتوجهه في ذلك أسئلة من أخرى كثيرة، حول ما يجب تقديمه من ثمن وتضحيات، لتجاوز إشكالية الواقع المأساوي، ومحتته، وبالتحديد - مع ما يتقاطع منه مع المسألة الفلسفية- وفي ذلك بالذات ما يستدعيها لأن نذهب إلى النص العبري المعاصر، «الأخر»، للبحث عنه، لا عن أنفسنا فيه فقط. وهو ما أحاول التأسيس عليه فيما أقرأ أو أترجم أو أنقد، من هذه النصوص.

(أفتح هنا قوساً كي أشير إلى أن وقائع كثيرة تراكمت منذ ذلك الوقت وتدل على صحة ما قاله غنايم بشأن الجيل الجديد من الكتاب الإسرائيليين والاتجاه العاكس الذي ينحو نحوه. ويمكن استشفاف هذا من مجموعة نتائج روائية وفصلية حديثة ليس هنا مكان التوسع فيها).

إن من حقنا أن نتساءل الآن، بعيداً عن الأحكام الواردة في الخلاصة أعلاه: في أي اتجاه كان سيسير وعي غنايم بعد أن بلغ هذا المستوى؟ وكيف كان عمله سينمو في ضوء هذا الوعي؟.

إذا كان في إمكان الواقع التاريخي أن يجيبنا، فنجدّه يبعوننا الفردي في فهم هذه الإجابة، فإننا نبقى ممتقنين إلى إجابة هي في مستوى مساهمة غنايم الخاصة، تصلنا بالواقع على أكثر من صعيد فتملكه بأكثر من وعيد... سنستفقد قلمه وفكره وإن كنا لم نقدد الواقع، فإنا لن نجد في هذا ما يعوضنا عن ذلك.

وإذا ما كانت المتغيرات السياسية تبدو سريعة برسم تبدلات الواقع السياسي، فإن المتغيرات الثقافية والاجتماعية قد لا تتبدل سريعاً في واقع اجتماعي معين.

ومع ذلك علينا أن نبقي مدينيين لوصية غنايم التي تصل حاضرتنا بماضينا، ونقل رسالة إلى الأجيال الشابة والمقبلة بضرورة الوصل بين شتى الأزمان.



(أفب)

وكان نتنياهو قد تحدث عن بناء الجدار الشرقي في معرض حديثه حول سيطرة تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» (داعش) على مناطق واسعة في العراق وسورية، وتهديد التنظيم بالتوجه إلى الأردن.

وقال لبيد في هذا السياق إن «أحد الأمور الثابتة في الشرق الأوسط هو أنه يقولون دائماً إنه ربما الأردن سيسقط، بينما هو لا يزال باقياً. وهذا الجيل الثالث لملك من العائلة نفسه ما زال يجلس على العرش الملكي في الأردن. ويبدو لي أنه مستقر للغاية. نحن نتابع بقلق وحذر، ومن خلال حوار دائم مع الحكومة الأردنية والملك الأردني أيضاً. ولا يوجد أي سبب أني للقلق».

وقال لبيد، خلال جولته في سديروت، إنه «يتعين علينا الدخول في مداولات، قيل أي شيء آخر، حول ما هي المصادر في الميزانية العامة، وإذا أعطيت في مكان واحد، فإن عليك أن تأخذ من مكان آخر. وعلى جهاز الأمن أن يحدد بصورة منتظمة ما هي التهديدات التي يقف أمامها، ونقف أمامها نحن كدولة، وبموجب ذلك نقسّم الموارد» في إشارة إلى أن رصد ميزانيات، تقدر بعليارات الشواكل، لبناء جدار شرقي سيكون على حساب ميزانيات للخدمات المدنية.

وتابع لبيد أنه «في نهاية الأمر، توجد ميزانية واحدة ومبلغها محدود. هذا هو المبلغ الموجود. وعندما تعطي (ميزانية) للجدار فإنك تأخذ من أمور أخرى».

غزة: اعتداءات اسرائيلية متواصلة.

نصف المعلمين في إسرائيل يعتزلون بعد خمسة أعوام من مزاوله المهنة!

المعلمون يشكون من انعدام دعم جهاز التعليم ومديري المدارس لهم ومن إسكات أفكار خلاقة

كله هي حصول التلاميذ على علامات عالية في المبتساف فقط لا غير». وادرف أن التلاميذ في المدرسة جاؤوا من شرائح اجتماعية صعبة، ورغم ذلك «كانت هناك ضغوط قوية جدا من جانب مديرة المدرسة من أجل حصول التلاميذ على علامات عالية. وقد شملت هذه الضغوط تلميحات لطاغم المعلمين بعدم إدخال أولاد العمال الأجانب إلى الامتحان، كي لا يمساو بمعدل المدرسة. وكنت حينها معلما جديدا وبدون دعم، ولم يكن ثمة ما يمكنني فعله».

وتحدث عيرون عن تعامل جهاز التعليم مع التلاميذ الضعفاء وعدم منحهم فرصة من أجل تحسين تحصيلهم العلمي، وأن هذا ما دفعه إلى اعتزال التعليم. فقد انتقل للعمل في مدرسة ثانوية أسماها «الفرصة الثانية»، وهي مخصصة للتلاميذ الذين تسربوا من المدارس العادية. «وبسبب اللقب الجامعي الذي أحمله في التربية الخاصة، فقد أعطوني الصفوف الصعبة، ‘الحمراء‘، والتي لا يتم تقديم تلاميذها لامتحانات البجروت (التوجيهي). وقد درست موضوعي التاريخ والرياضيات، لكنني حصلت على صفر من الدعم».

وأدرك عيرون وطاغم معلمي الرياضيات في المدرسة أنهم لا يتمكنون من تدريس المادة كلها قبل موعد امتحان البجروت، لأن قسما من التلاميذ يعاني من مشكلة التركيز ويزرع باقي الصف.

وفي الوقت نفسه، رفضت المدرسة إخراج هؤلاء التلاميذ من الصف وإشغالهم بأمور أخرى. ووصف ذلك كان جهاز التعليم وإدارة المدرسة «وضعا لنا العصي في الدواليب». وأضاف أن «ما حدث هو أن أولئك غير القادرين على التقدم لامتحان البجروت أخذوا معهم الجميع إلى الحفيض. وقد طرحنا اقتراحات كثيرة، ولكن منعنا من إعادة تنظيم المجموعة».

وعلى أثر ذلك، قرر عيرون تقديم التلاميذ الذين بإمكانهم النجاح في الامتحان إلى الموعد الثاني من امتحان البجروت، لكي تكون لديهم فرصة للدراسة مدة أطول. لكن المدرسة طالبت به بأن يقدمهم للمعد الأول، مهما كانت النتيجة، وإنه إذا قدمهم للموعد الثاني فإن عليه أن يفعل ذلك على مسؤوليته ومن دون الحصول على تعويض الساعات الإضافية.

وتابع عيرون أن النتيجة كانت أن قسما ضئيلا من التلاميذ نجح في الامتحان.

لوح رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، خلال مشاركته في اجتماع للجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، أمس الاثنين، بشن عملية عسكرية واسعة في قطاع غزة.

وجاء تهديد نتنياهو في أعقاب انفجار ١٦ صاروخ قسام، سقطت جميعها في مناطق مفتوحة في محيط المجلس الإقليمي «أشكول» في جنوب إسرائيل، صباح أمس. وقالت مصادر أمنية إسرائيلية إن هذه الصواريخ أطلقها نشطاء في الذراع العسكري لحركة حماس لأول مرة منذ عملية «عمود السحاب» العسكرية في تشرين الثاني من العام ٢٠١٢.

وقال نتنياهو أمام لجنة الخارجية والأمن «إننا نشهد إطلاق صواريخ متزايداً، من داخل قطاع غزة، باتجاه بلدات الجنوب. وبودي أن أوضح: إذا تم خرق الهدوء الذي ساد في أعقاب ‘عمود السحاب‘ لاحقاً، واستمر إطلاق الصواريخ، فإنه توجد إمكانية: إما أن توقفه حماس أو نوقفه نحن. ولن نسجم باستمرار إطلاق الصواريخ».

وأضاف نتنياهو أن «غايتنا الأولى كانت وما زالت إعادة الشبان المخطفين إلى بيوتهم سالمين. وأصدرت تعليمات إلى الجيش الإسرائيلي والشبابك بعدم توفير الوسائل في الطريق إلى تحقيق هذا الهدف».

وتابع نتنياهو «أنني خائب الأمل من أن القيادة المماسسة للسكان العرب لا تتسد بهذا العمل (خطف المستوطنين)، وهذا أمر خطير بنظري، والمنظمة التي تقف وراء هذا التحريض هي الجناح الشمالي للحركة الإسلامية، وقد أصدرت تعليمات لدفع إجراءات من أجل تعريفها كتنظيم غير قانوني».

من جانبه، قال وزير المالية الإسرائيلي، يائير لبيد، خلال جولة في مدينة سديروت، أمس، إن «حماس مسؤولة عن أي إطلاق صواريخ من غزة، وحماس ستدفع الثمن. وحتى لو كانت المنظمات الصغيرة هي التي تطلق الصواريخ باتجاه سديروت وبلدات الجنوب فإنه، بالنسبة لي، حماس هي التي أطلقتها، فهي الحاكم في غزة».

وأضاف لبيد «لقد عملنا بالأمس ليلا في غزة» في إشارة إلى الغارة الجوية التي أسفرت عن مقتل أحد نشطاء حماس. وادرف «سنواصل العمل ضد غزة بصورة حازمة وتناسبية وستفعل ذلك كما ينبغي».

وتطرق لبيد إلى الحملة العسكرية في الضفة الغربية والتي تم خلالها اعتقال مئات المواطنين الفلسطينيين في أعقاب اختطاف المستوطنين الثلاثة، قبل ١٨ يوما. وقال إن الجيش الإسرائيلي نفذ في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) واحدة من أوسع الحملات العسكرية. ولم نعثر على الأولاد حتى الآن، وسنستمر في البحث عنهم حتى نجدهم هم ونجد الخاطفين».

من جهة أخرى، تطرق لبيد إلى إعلان نتنياهو عن عزمه البدء ببناء جدار أمني على طول نهر الأردن والحدود بين إسرائيل والأردن. وقال نتنياهو إنه يريد بناء جدار كهذا يمتد من مدينة إيلات وحتى مرتفعات الجولان. لكن لبيد بدا كمن يشكك في إمكانية تنفيذ مشروع كهذا وأشار إلى وجود صعوبات في رصد ميزانية لتمويل تكلفته.

أنهى أكثر من مليوني تلميذ في المدارس الابتدائية وطفل في رياض الأطفال في إسرائيل، أمس الاثنين، السنة الدراسية، لينضموا بذلك إلى تلاميذ المدارس الإعدادية والثانوية، الذين خرجوا إلى العطلة الصيفية قبل عشرة أيام، وسوية معهم خرج إلى العطلة الصيفية المعلمون. لكن بحسب إحصائيات موجودة بحوزة وزارة التربية والتعليم فإن الكثيرين منهم لم يعودوا على ما يبدو إلى التدريس بعد العطلة. ورغم أن وزارة التربية والتعليم ودائرة الإحصاء المركزية توقفتا عن إجراء تدقيق عميق في الموضوع، إلا أن معطيات من سنوات سابقة، نشرتھا صحيفة «هآرتس» أمس، تدل على أن نصف المعلمين يعتزلون مهنة التدريس خلال السنوات الخمس الأولى في هذه المهنة، وأن نسبة المعلمين الذين يعتزلون مهنتهم بعد عشر سنوات ترتفع إلى ٦٠٪.

وهناك من يعتبر أن أسباب اعتزال هذه النسبة المرتفعة من المعلمين تنبع من الراتب المنخفض، وتراجع سريع في المحفزات للبقاء في هذه المهنة، أو أن جهاز التعليم لا يعوِّض المعلمين الجيدين ولذلك فإنه لا يحافظ على بقائهم داخل الجهاز. لكن يتبين أن هناك أسبابا أخرى لاعتزال المعلمين، وبينها أنهم يشكون من انعدام دعم جهاز التعليم لهم وانعدام الدعم من جانب مديري المدارس، وإسكات أفكار خلاقة.

«يضعون العصي في الدواليب»

وحاول طال عيرون، وهو أحد المعلمين الذين قرروا اعتزال العمل في جهاز التعليم، شرح الأسباب التي دفعته إلى الاعتزال، رغم أن سنه لم يتجاوز الثلاثين عاما. وقال «هآرتس» إنه كان يحلم بمزاولة مهنة التعليم، وإنه عندما بلغ سن ٢٤ عاما بدأ يدرس موضوع التربية في مسار خاص للمتفوقين في إحدى كليات التربية المرموقة في إسرائيل. وبعد إنهاء دراسته بدأ يعمل كمعلم لموضوع العلوم للصف الخامس الابتدائي في مدرسة في جنوب تل أبيب، وهي منطقة فقيرة وتعاني من مشاكل اجتماعية ومن وجود عدد كبير من العمال الأجانب واللاجئين الأفارقة.

وأضاف عيرون أن الأزمة المركزية التي اصطدم بها خلال عمله كانت تتعلق بامتحان «مؤشرات نجاعة ونمو المدرسة»، المعروف باسم «مبتساف»، والذي يتم من خلاله امتحان التحصيل العلمي لتلاميذ المدارس الابتدائية. وقال «شعرت أن الغاية الوحيدة للعام الدراسي

مقابلة خاصة مع الباحث في «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب

شلومو بروم لـ«المشهد الإسرائيلي»: نتنياهو يستغل الأحداث في سورية والعراق من أجل تبرير سياسته تجاه الفلسطينيين!

«ندفع ثمننا باهظاً في الحلبة الدولية بسبب سياسة حكومة إسرائيل الحالية، لكنني أعتقد أن الأثمان التي ندفعها الآن يمكن تحملها بالنسبة لهذه الحكومة»*



(رويتزر)

إسرائيل: استعمار 'مريح' للأحداث في سورية والعراق.

الـ'حركة' ورئيسه تسبيح ليفني،» (*) تطرق نتنياهو خلال خطابه في «معهد أبحاث الأمن القومي» إلى التطورات الحاصلة في المنطقة وقال إن اتفاق «سايكس – بيكوك» انتهى. كيف تؤثر هذه التطورات، خصوصا في العراق وسورية، واحتمال تقسيم هاتين الدولتين، على إسرائيل؟

بروم: «ما فعله نتنياهو هو أمر بسيط، وهو استغلال الأحداث في سورية والعراق من أجل تبرير سياسته تجاه الفلسطينيين. وكان ادعاؤه أنه على ضوء ما يحدث في سورية والعراق، فإنه إذا انسحبنا من الضفة الغربية فإن الأمر نفسه سيحدث في الضفة الغربية، وأن من سيسيئر فيها في نهاية الأمر هم الإسلاميون المتطرفون، مثل حماس، وحتى جهات متطرفة أكثر من حماس، ولذلك لن يكون بإمكاننا سحب تواجفنا العسكري من الضفة الغربية. وهكذا، برأيه، حتى لو تم الاتفاق على قيام دولة فلسطينية مستقلة، فإن قوات الأمن الإسرائيلية ستكون مضطرة إلى مواصلة أشطحتها في الدولة الفلسطينية. وهذا يشمل أيضا بقاء الوجود الإسرائيلي في غور الأردن. ولذلك فإنني لا أعرف ما إذا كانت الأحداث في العراق وسورية تؤثر حقا على سياسة إسرائيل، لأن سياسة إسرائيل كانت بهذا الشكل قبل الأحداث الأخيرة في العراق وسورية.»

إيراني مؤقت، وسيكون مستندا على مصالح مشتركة حيال ما يحدث في العراق. لكن علينا أن نتذكر، في الوقت نفسه، أن هناك مصالح متناقضة بين الولايات المتحدة وإيران في سورية. ولذلك فإنني أعتقد أن تعاونا أميركيا – إيرانيا سيكون محدودا للغاية. وقد أطلق مسؤولون في الإدارة الأميركية تصريحات، في الأسابيع الأخيرة، تصب في هذا الاتجاه الذي تحدثت عنه. ولذلك لا أعتقد أنه يوجد أساس لقلق حقيقي في إسرائيل حيال احتمال حدوث تقارب بين الولايات المتحدة وإيران، إلا أنني أعتقد أنه يتعين على إسرائيل أن تكون قلقة من حالة الاغتراب الكبيرة بين حكومة إسرائيل والإدارة الأميركية، بسبب النتيجة التي وصلت إليها المفاوضات مع الفلسطينيين، وبسبب مواجهات سابقة حول الموضوع النووي. وأعتقد أنه بنظرة إلى تاريخ العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة، فإن هذه المرة الأولى التي تحصل فيها الأمور إلى وضع لا يوجد فيه حوار بين رئيس حكومة إسرائيلي ورئيس أميركي. وهذا وضع ينبغي أن يثير قلق الإسرائيليين.»

(*) وهل هناك إسرائيليون في الحلبة السياسية قلقون من ذلك؟

بروم: «نعم، توجد جهات قلقة، وأعتقد أنه توجد جهات كهذه حتى داخل الائتلاف الحكومي الإسرائيلي، مثل حزب 'يوجد مستقبل' وحزب

وقالت الصحيفة إن إسرائيل قررت إيفاد الوفد إلى واشنطن لإجراء محادثات اللحظة الأخيرة بسبب تحسب من أن الدول العظمى، الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وألمانيا، قد «تستاهل أكثر مما ينبغي» من أجل التوصل إلى اتفاق دائم مع إيران. وأضافت الصحيفة أن إسرائيل تتخوف من أن تكون الدول العظمى مستعدة للمواقة على أن تبقى بأيدي الإيرانيين قدرة على تخصيب اليورانيوم «بشكل يتعدى الحد الأدنى المطلوب من أجل تفعيل البرنامج النووي لأغراض سلمية».

حول هذه المواضيع، أجرى «المشهد الإسرائيلي» المقابلة التالية مع رئيس دائرة العلاقات الإسرائيلية – الفلسطينية في «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، العميد في الاحتياط شلومو بروم.

(*) «المشهد الإسرائيلي»: ليبرمان يدعو إلى إعادة احتلال غزة، ونتنياهو يهدد بتصعيد وتوسيع الحملة العسكرية في الضفة الغربية، في أعقاب اختطاف المستوطنين الثلاثة. ما هي وجهة إسرائيل الآن؟

بروم: «يبدو من خلال الشكل الذي تتدرج فيه الأمور الآن، أن ثمة احتمالا كبيرا بالا تتجه الأمور في اتجاه عملية عسكرية مثل 'الرصاص المصوب' أو 'عمود السحاب'. ولا أعتقد أن ثمة احدا يدرس بجدية إعادة احتلال غزة». (*) اهتمام المجتمع الدولي بقضية اختفاء المستوطنين الثلاثة، وإعلان إسرائيل أنهم اختطفوا، ضعيف جدا، وفي مقابل ذلك هناك محاولات لتمرير مشروع قرار لإدانة إسرائيل في مجلس الأمن الدولي بأنها تنفذ عقابيا جماعيا ضد الفلسطينيين، كما أن السدول الأوروبية الخمس الكبرى تحذر من عقد صفقات تجارية مع المستوطنات، وهذا نوع من المقاطعة ضدها. ماذا يعني ذلك بالنسبة لإسرائيل؟

بروم: «هذا يعني أننا ندفع ثمنا غاليا في الحلبة الدولية بسبب سياسة حكومة إسرائيل الحالية. لكنني أعتقد أن الأثمان التي ندفعها الآن، بالنسبة لحكومة إسرائيل، هي أثمان بالإمكان تحملها، ولا يبدو لي أن هذه الأثمان ستؤدي إلى حدوث تغيير في سياستها الأساسية.»

(*) كيف تنظر إلى استقالة مارتين إنديك من منصبه كمبعوث أميركي إلى المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين؟

بروم: «لا أعتقد أن استقالة إنديك فاجأت أحدا، وهذه الاستقالة كانت متوقعة. فقد انضم إلى طاقم وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، من أجل المشاركة في المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين. وفي اللحظة التي توقفت فيها المفاوضات، فإنه رأى أنه لم يعد هناك أي سبب للبقاء في منصبه. وهو سيعود الآن إلى منصبه السابق في معهد بروكينجز.»

(*) لكن التغيير في الأمر هو تعامل الولايات المتحدة مع إسرائيل. فالولايات المتحدة تعزز التعاون مع إيران بشأن التطورات الحاصلة في العراق وسورية ومواجهة تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» (داعش). ويبدو أنها، سووية مع الدول العظمى، تقترب من التوصل إلى اتفاق دائم مع إيران حول برنامجها النووي. هل فقدت الولايات المتحدة حساسيتها تجاه إسرائيل التي تعبر عن قلقها من هذه الخطوات الأميركية؟

بروم: «أعتقد أنه من السابق لأوانه القول إن الدول العظمى الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وألمانيا ستنجح في التوصل إلى اتفاق مع إيران حول الموضوع النووي. وبرأيه أنه طالما لم يتم التوصل إلى اتفاق مع إيران في الموضوع النووي، فإن قدرة الولايات المتحدة محدودة جدا بالعمل سووية مع إيران، ومن الجائز أن يكون هناك تعاون أميركي –

مسألة "من هو يهودي" تعرقل حياة مئات آلاف البشر في إسرائيل!

«نحو ٣٥٠ ألف شخص "من دون ديانة" في إسرائيل غالبيتهم الساحقة جدا من أصول يهودية والمؤسسة الدينية ترفض الاعتراف بيهوديتهم *

٢٧٪ منهم معنيون بالتهود لكن غالبيتهم لا تتحمل إجراءات التهويد*

(أقل من ١٤ مليونا حاليا)، وتطالب هذه الجهات، ومن بينها الوكالة الصهيونية، بإجراء تغييرات في هذا التعريف، بهدف زيادة عدد اليهود في إسرائيل خاصة، إلا المتدينين يرفضون مثل هذا الأمر كونه مخالفا للشريعة اليهودية.

خفايا الجدل

عمليا فإن مسألتني «من هو يهودي» والزواج المدني، لأولئك الذين يعيشون في إسرائيل، هما اللواجة لقضية أوسع لا تتم المجاهرة بها، وهي التراجع الحاد في الهجرة إلى إسرائيل، من بين أولئك الذين ينطبق عليهم قانون الهجرة، إذ أن ٢٠٪ من اليهود في العالم، وفق أبحاث الوكالة الصهيونية، يعيشون في دول مستوى المعيشة فيها أعلى من إسرائيل، ولهذا فإن الحافز الاقتصادي لم يعد دافعا لهم، وفي المقابل تحاول الحركة الصهيونية إثارة جوانب أخرى للتحفيز على الهجرة، بعد غياب عامل الانتماء الديني وعامل الأوضاع الاقتصادية، مثل ما يسمى بـ«الاسامية»، وأن «اليهود خارج إسرائيل في خطر» وأيضاً هذا لا يأتي بالأعداد الكبيرة التي شهدتها إسرائيل في سنوات التسعين، وحتى النصف الأول من سنوات العقد الأول من القرن العشرين.

وحسب تقديرات رسمية إسرائيلية، وأخرى صادرة عن الوكالة الصهيونية، ففي العالم حاليا حوالي ١٣٫٨ مليون يهودي، نحو ٦ ملايين منهم يعيشون في إسرائيل، و٢٫٥ مليون في الولايات المتحدة الأميركية، ونحو مليونين في أوروبا ودول الاتحاد السوفيتي السابق، ولكن حسب التقديرات ذاتها، في العالم ملايين كثيرة هم من أصول يهودية، بمعنى من جانب الأب أو الجد، ولهذا ليس معترفا بيهوديتهم، فمثلا يجزي الحديث عن ١٠ ملايين شخص في الولايات المتحدة كهؤلاء.

كذلك فإن إسرائيل اشغلت قبل سنوات بقضية من يسمون بـ«الفلالمشورا»، وحسب الاءعاء، فهم اثثوييون يهود إما أنهم من أصول يهودية، أو «اضطروا للتخلي عن يهوديتهم وتنصروا»، وطلب الاثثوييون اليهود (الغلاشا) في إسرائيل طيلة الوقت باستقدامهم، نظرا لكون غالبيتهم تشكل أجزاء من عائلات باتت في إسرائيل.

وترى أوساط يهودية علمانية أن تخفيف القيود عن تعريف «اليهودي»، أو تسهيل وتسريع إجراءات التهويد، قد يساهم في زيادة أعداد اليهود، ومن ثم استخدام أقسام منهم إلى إسرائيل، في إطار معركة الصهيونية الديمغرافية المزدوجة، أولا أمام العرب في فلسطين التاريخية، وليس فقط في إسرائيل، وثانيا، أمام التنامي الحاد لليهود المتزمتين «الحريديم».

من الواضح أن ٢٧٪ من إجمالي السكان، وبنسبة تكاثر سكاني بطيئة جدا، خاصة في هذه المجموعة، لن يشكّلوا ذات يوم عملا «مهيدا» للديمغرافيا، ولا بالسياسة، ف هؤلاء بغالبيتهم الساحقة يعيشون ويمارسون حياتهم اليومية في المجتمع اليهودي، وهم منتشرون في كافة أنحاء البلاد، وهذا ما يساهم ببقاء قضيتهم معلقة دينيا وقانونيا.

رفض المؤسسة الدينية الاعتراف بيهوديتهم، أو بسبب التقييدات الدينية المتشددة على من يختار الزواج وفق المراسيم الدينية اليهودية.

وحسب تقديرات مختلفة، فإن الغالبية الساحقة من «المؤمنين من الزواج» هم من اليهود المهاجرين الجدد الفقراء الذين ليست لديهم إمكانيات مالية في السفر إلى الخارج لعقد زواجهم، ولهذا فإن المؤمنون من الزواج يشكلون ٥٥٪ فقط من الذين يعتقدون قرانهم في الخارج، أما الباقي، ٤٥٪، فإنهم من العلمانيين الذين يرفضون عقد زواجهم دنيا عبر المؤسسة الدينية التي تفرض عليهم شروطا غير مقبولة في نظرهم، تتدخل في التفاعيل الدقيقة لحياتهم الشخصية، ومن بينها الزام كل زوجين بالمشول أمام حاخام يهودي لسماع «الحاضرات» حول كيفية الزواج والمعاشرة والحياة الزوجية بشكل عام، وغيرها، الأمر الذي يعتبره الكثيرون من اليهود أمرا «مذلا ومهينا».

وعلى مدى العقدين الماضيين، جرت عدة محاولات في الكنيست لسن قانون كهذا، إلا أنه في كل واحدة من تلك المرات كان يفشل، فإن جاءت المبادرة من داخل الائتلاف، كان فشلها قادة الائتلاف لئلا تؤدي إلى تفكك الائتلاف، خاصة إذا كان فيه شركاء من الأحزاب الدينية، بينما مشروع قانون كهذا يستط فوراً إذا ما كانت المبادرة من صفوف المعارضة.

فمثلا حزب «إسرائيل بيتنا» بزعامة أفيغدور ليبرمان، الذي يقطع قسما كبيرا من أصوات المهاجرين الروس، يضع مطلب الزواج المدني في أولويات برنامجه الحزبي، ولكنه على مدى ١٤ عاما، استخدم هذا المطلب كأداة لتحقيق مصالح حزبية في الحكومات، أو كوسيلة ضرب من صفوف المعارضة، فعلى الرغم من مشاركة هذا الحزب في غالبية الحكومات التي ظهرت في السنوات الـ ١١ الأخيرة على وجه الخصوص، إلا أنه لم يحارب لسن القانون، بل كان يتنازل عن كل مشروع قانون كهذا، مقابل تحقيق مطالب حزبية أخرى في الائتلاف الحاكم، ولم يكن يتردد في اسقاط مشاريع قانون كهذا إذا جاءت من صفوف المعارضة.

وحسب التقديرات، فإنه سنويا يختار ما بين ٦ آلاف إلى ٨ آلاف شخص، عقد قرانهم بزواج مدني خارج إسرائيل، وبشكل خاص في قبرص، ومن ثم في روسيا الاتحادية وبلغاريا ودول أخرى، فالقانون الإسرائيلي يعترف بعقد زواج تم إبرامه خارج حدودها.

وفي إسرائيل عدة حركات مناهضة للإكراه الديني، تطالب بتخفيف القيود الدينية على اليهود، وإيجاد صيغة جديدة لتعريف «اليهودي»، من أجل حل أزمة مئات الآلاف من الذين يعرفون أنفسهم يهودا، ولكن المؤسسة الدينية ترفض ان تعقد قرانهم، ومن بينهم من ليس لديه الاموال الكافية لسد النفقات المالية الباهظة لعقد قرانه خارج إسرائيل، وهم ينتظرون حلا لمشكلتهم منذ سنوات طوال.

وتقول عدة جهات يهودية وصهيونية في إسرائيل والعالم ان التشدد في تعريف «من هو يهودي» يساهم بشكل كبير في تقليص عدد اليهود في العالم،

كتب بلال ضاهر:

دعا وزير الخارجية الإسرائيلي، أفيغدور ليبرمان، الحكومة الإسرائيلية إلى دراسة إعادة احتلال قطاع غزة، وداعى ليبرمان أن دعوته هذه تأتي في أعقاب إطلاق مفاوضات من القطاع باتجاه جنوب إسرائيل. وقال ليبرمان في مقابلة أجرتها معه إذاعة الجيش الإسرائيلي، أول من أمس الأحد، إن «علينا أن نقرر في ما إذا كنا سنذهب إلى بديل يتمثل باحتلال كامل للقطاع. وقد رأينا أن عملية عسكرية محدودة النطاق إنما تعزز حماسا ولذلك فإن البديل واضح، ولا يوجد أي سيناريو وسطي».

وفي اليوم نفسه، هدد رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، لدى افتتاح اجتماع حكومته الأسبوعي، قائلا «إننا مستعدون لتوسيع نطاق هذه العملية وفق الحاجة، وأود أن أذكر بأن من تشكل حكومة التحالف الفلسطينية مع حماس، استلمت السلطة الفلسطينية المسؤولة الفعلية من منع إطلاق الصواريخ على أراضينا من أراضي قطاع غزة». وكان يشير نتنياهو إلى الحملة العسكرية الواسعة التي ينفذها الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية في أعقاب اختفاء آثار المستوطنين الثلاثة وإعلان إسرائيل أنهم خطفوا وتحصيل حركة حماس المسؤولة عن الاختطاف.

وقال نتنياهو في خطاب القاه في «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، إنه «لا توجد قوة في يهودا والسامرة (أي الضفة الغربية) يمكنها ضمان أمن إسرائيل باستثناء الجيش الإسرائيلي»، مضيفا أنه «في أي اتفاق مستقبلي ستكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح. في أي تسوية مستقبلية ستضطر إسرائيل للسيطرة على مناطق على نهر الأردن لوقت طويل جدا. وعندما نعود إلى المفاوضات سيبتعين علينا معالجة الترتيبات التي تضمن سيطرتنا الأمنية على نهر الأردن. ولا أحد يمكنه أن يقوم بالمهمة والبنائية عنا والفلسطينيون لا يستطيعون تنفيذ ذلك». وتطرق نتنياهو إلى التطورات الحاصلة في المنطقة، في أعقاب سيطرة تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» (داعش) على مناطق واسعة في العراق وسورية وإعلانه عن قيام «الدولة الإسلامية» فيها. وقال نتنياهو إنه «مرة تلو الأخرى يثبت أنه بعد انسحاب القوات الغربية لا يمكن الاعتماد على قوات عربية في كبح الإسلاميين المتطرفين. وهذا ما حدث في لبنان غزة وما يحدث في العراق الآن. وعلينا أن ندعم الجهود الدولية لدعم الأردن ودعم طموح الأكراد للاستقلال».

وتحدث نتنياهو عن الحاجة لإقامة جدار أمني على الحدود الشرقية لإسرائيل، معتبرا أن «التحدي الأول هو الدفاع عن حدودنا» وأن «قوات الإسلام المتطرف تطرق بابنا في الشمال والجنوب، وأهم شيء في هذه المرحلة هو بناء الجدار في الشرق».

وفي هذه الأثناء توجه وفد إسرائيلي، أول من أمس، إلى واشنطن من أجل إجراء محادثات وسط تحسب إسرائيلي من إمكانية توصل الدول العظمى إلى اتفاق دائم مع إيران حول البرنامج النووي للخزيرة.

وذكرت صحيفة «يديعوت أchronوت»، أن الوفد الإسرائيلي برئاسة وزير شؤون الاستخبارات، ويغال شتاينيتس، ويشارك فيه رئيس مجلس الأمن القومي، يوسي كوهين، ومسؤولون من وزارة الخارجية ومدنيون عن الموساد وشعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) ولجنة الطاقة النووية، ومن المقرر أن يلتقي الوفد في واشنطن مع مسؤولين أميركيين بينهم رئيسة طاقم المفاوضات الأميركية مع إيران، ووندي شيرمان.

كتب برهوم جرابيسي:

ظهرت من جديد في الأيام الأخيرة إحدى أبرز القضايا المزمّنة في إسرائيل، ومنذ عشرات السنين، وهي مسألة «من هو يهودي». إذ حسب التقديرات في إسرائيل ثمة قرابة ٣٥٠ ألف نسمة يعيشون في المجتمع اليهودي، ولكن لا يتم اعتبارهم يهودا، وقسم منهم معني بتثبيت «يهوديته»، نظرا لما تخلفه هذه المسألة من مصاعب، وبشكل أساس في قضية الزواج، ومن ثم الأبناء، في كيان لا يمكن عقد زواج مدني فيه.

وحسب المعطيات ففي إسرائيل حاليا ٣٥٠ ألف يهودي ترفض المؤسسة الدينية اليهودية الاعتراف بيهوديتهم، لعدة أسباب من بينها أنهم ليسوا من أمهات يهوديات بل من آباء يهود، وتعترف الديانة اليهودية بيهودية من أمه يهودية، بغض النظر عن ديانة والده، كذلك ترفض المؤسسة الدينية الاعتراف بيهودية من تهود وفق الطرق الليبرالية الإصلاحية اليهودية الجديدة، خاصة خارج إسرائيل، ويعد هؤلاء بمئات الآلاف في العالم، وأكثرهم في الولايات المتحدة.

ويقول وفق جديد في وزارة الهجرة والاستيعاب الإسرائيلية، إن غالبية «من لا هوية يهودية لهم»، ويعيشون في المجتمع اليهودي في إسرائيل، هم ممن هاجروا إلى إسرائيل منذ مطلع سنوات التسعين وحتى اليوم. فقد وصل هؤلاء إلى البلاد، بموجب ما يسمى «قانون العودة»، الذي يسمح بالهجرة إلى إسرائيل فقط لمن هم من أصل يهودي، بمعنى ليس فقط يهوديا، بل قد يكون من أب أو جد يهودي، وحسب تفسيرات إسرائيلية وصهيونية لهذا النص في القانون، الذي هو أساسا جاء لمنع عودة الفلسطينيين إلى وطنهم، هو أن النازية الألمانية في القرن الماضي لاحقت أيضا من هم من أصول يهودية حتى وإن هم ليسوا يهودا وفق الشريعة اليهودية.

وتتبع قضية «من هو يهودي»، من إصرار اليهود المتزمتين (الحريديم) على التمسك بشكل مشد، بتعريف «من هو يهودي»، والسيطرة الكلية على إجراءات التهويد، وكان الجدل في الماضي أكثر حدة مما هو اليوم، حينما كانت إسرائيل تشهد موجات هجرة يهودية «شحيحة»، مقابل ارتفاع نسبة المواطنين العرب الفلسطينيين، ولكن هذا الجدل تراجع في الحلبة السياسية وسدة الحكم، مع موجات الهجرة الضخمة، التي ضربت نسبة المواطنين العرب من إجمالي السكان في داخل إسرائيل، وباتت الاهتمامات الديمغرافية اليوم، هي يهودية-يهودية، أكثر منها يهودية عربية، بمعنى ارتفاع نسبة اليهود المتدينين المتزمتين، وغيرها من القضايا.

ويقول البحث المذكور إنه من أصل ٣٣٠ ألف شخص هاجروا من دول الاتحاد السوفييتي السابق في العقدين السابقين ولا يعدون يهودا، هناك ١١٢ ألفا هم يهود بكل مفاهيم اليهودية، إلا أن المؤسسة الدينية ترفض الاعتراف

«مركز مولاد من أجل تحدّد الديمقراطية في إسرائيل»

حان الوقت لإجراء مراجعة لسلوك معسكر «الوسط - اليسار» إزاء انهيار العملية السياسية



تسيبي ليفني

في تتويج رجل سياسي أجنبي له مصالح مختلفة كزعيم لمعسكر سياسي في إسرائيل، فقد خلقت تلك الحملات تماثلاً خاطئاً ومضللاً بين اليسار وبين عملية السلام الحالية، كما لو أن ممثليه شركاء حقاً ومسؤولون ولو بقدر ضئيل عن إدارة المفاوضات.

ومع أن هذه الحملات لم تنجح في إخراج الجماهير إلى الشوارع، إلا أنها نجحت في لجم اليسار كجزء من المفاوضات التي لم يكن له دور فيها.

أحزاب الوسط

من المعروف أن تسيبي ليفني وبياتير لبيد انضما إلى الائتلاف اليميني بصورة معلنة من أجل دفع العملية السياسية، ومن المتوقع الآن أن يطلق الاثنان سبيلاً من التصريحات التي تتهم الرئيس محمود عباس (أبو مازن) بمسؤولية إفشال العملية الحالية، وإلا لن يكون هناك أي مبرر لبقائهما في حكومة نتنياهو. وتدعي أوساط المركز السياسي بصورة منهجية أن نتنياهو مستعد لتطبيق حل الدولتين، غير أن هذه الرغبة أو الأمنية لم تجد لها حتى الآن أي سند ملموس على أرض الواقع. وتؤكد أوساط رفيعة في أحزاب الوسط، وفي مقدمها الوزيرة ليفني، أن أعضاء حزب «البيت اليهودي» يتحملون بدورهم أيضاً مسؤولية، بقدر لا يستهان به، في إفشال المفاوضات. يتعين على ليفني وبيد أن يدركا بأن المقاعد الـ٢٥ التي يحتفظان بها في الكنيست، نجحت أقل في التأثير على نتنياهو من الـ١٢ مقعد التي يحتفظ بها حزب المستوطنين. لا يكفي اتهام أبو مازن بانهاية العملية بل يتعين على أحزاب الوسط أن تقدم كشف حساب لناخبها في المقام الأول، عن استراتيجيات التأثير التي تبعتها، والتي منيت بفشل ذريع في اختبار الواقع.

ماذا بعد؟!

من المحتمل أن تستأنف المفاوضات قريباً وأن تستمر بضعة أشهر أخرى، فكل هي المصلحة السياسية للطرفين، مع ذلك فإن الفشل المتوقع لهذه المفاوضات عاجلاً أم آجلاً، يقضي من معسكر الوسط- اليسار تدوير عدد من الدروس.

ربما يكون نتياهاو قد اتخذ حقا قرارا لا رجعة فيه لجهة الاستعداد لتطبيق حل الدولتين. لا توجد الآن أية طريقة للتيقن من ذلك، ولكن يمكن معرفة شيء عن مدى جدية رئيس الحكومة بناء على هوية الأشخاص المحيطين به. فوزير الدفاع (يعلون) هو الرجل الذي يسيطر فعلياً على «يهودا والسامرة» (الضفة الغربية) وعلى السلطة الفلسطينية وعلى بلورة الترتيبات الأمنية المستقبلية. هذا يعني أن نتياهاو عين في هذا المنصب الحساس شخصية عامة تعارض بصورة قاطعة ومتطرفة عملية السلام، بل وتوسع إلى تخريبها.

وعليه، طالما بقي يعلون متمترساً خلف مواقفه ويواصل الوقوف على رأس وزارة الدفاع، فإنه لا أساس من الصحة لتأييد معسكر الوسط- اليسار المفاوضات التي تجريها حكومة نتياهاو. وطالما كان وزير الدفاع يوظف جهوداً خاصة في سلسلة من عمليات «الإحباط المركزة» تجاه العلاقات الإسرائيلية- الأميركية وطالما كان نائبه يعلن صباح مساء عن اعترافه الاستقالة احتجاجاً على التقدم في المفاوضات، فإنه ما من سبب جلي لتأييد المحادثات العقيمة.

نظراً لصحيح أن الحكومة الحالية ملتزمة بالتوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين ولكن من الناحية العملية واضح أن الطرف الوحيد الذي يقوم بفرض وقائع على الأرض هو الجناح الاستيطاني في هذه الحكومة، ويمكن السبب في أن المركز السياسي منشغل أكثر من اللازم في الرؤية الشاملة أكثر من اهتمامه بالانشغال في «السياسة» وعوضاً عن القيام باتخاذ مواقف حازمة وجريئة، فإن الوزيرين لبيد وليفني يسديان خدمة إلى اليمين الاستيطاني ويسمحان له بأن يكون المقرر الوحيد للأجندة العامة.

لقد حان الوقت كي ينشغل المؤيدون للتسوية بالشؤون اليومية للنساية الإسرائيلية وليس فقط بالرؤيا بعيدة الأمد.

إن دفع التسوية، تماماً مثل إحباطها، هو فعل سياسي يجري يومياً وبالأساس خارج حجرة المفاوضات، إن على جميع مؤيدي التسوية التشمير عن سواعدهم والشروع بدفع هذه الأجندة قدماً خطوة بعد أخرى. فمثل هذه الخطوات لا تساهم فقط في دفع التسوية قدماً وإنما سترسم خطأ واضحاً بين رؤيتي وتبرز فاعلية ونشاط أحزاب الوسط من أجل أغلبية مدينة إسرائيلية، خلافاً للنشاط الطمائي الضيق الذي تقوم به أحزاب اليمين.

إن لمعسكر الوسط- اليسار في إسرائيل دوراً مهماً لا نظير له، ليس فقط كبديل سلطوي متبلور، وإنما أيضاً في نفس الوقت الذي يمسك فيه اليمين بزمام قيادة السلطة.



وياثير لبيد

قبل قرابة العام وفي إثر استئناف المفاوضات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني نشر «مركز مولاد من أجل تجدد الديمقراطية في إسرائيل» وثيقة «ورقة موقف» تتعلل لماذا يتعين على معسكر «اليسار» معارضة المفاوضات.

وقد سعت الوثيقة إلى إيضاح كيف يمكن لمفاوضات سياسية أن تتحول بسهولة من طريقة للتوصل إلى تسوية سياسية، إلى وسيلة ناجعة جداً في أيدي جهات مستهترّة تسعى إلى تكريس الوضع القائم، وأكدت أن المفاوضات التي لا تجري بحسن نية تلحق ضرراً أكبر بكثير من مفاوضات لا تجري نهائياً.

وأضافت: على ما يبدو يخيل لنا الآن، وقد لفظت المفاوضات نفسها الأخير، أن الوقت قد حان لإجراء مراجعة وإعادة التفكير حول السلوك السياسي لمعسكر «الوسط - اليسار»، الموجود داخل الحكومة وخارجها، في مواجهة اليمين الإسرائيلي.

مخاطر فشل المفاوضات لإحقاق ضرر بمصالح إسرائيل ويمكن أن يتجلى ذلك في الجوانب التالية:

المس بالعلاقة الإستراتيجية بين إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية. لقد أدت وساطة وزير الخارجية الأميركي جون كيري في جولة المحادثات الأخيرة، إلى جعل التدخل الأميركي في المنطقة يصل إلى ذروة غير مسبوقة طوال العقد الماضي. صحيح أن الجهود التي يبذلها الوزير كيري تستحق التقدير والاحترام، غير أنها تضع الولايات المتحدة بصورة حتمية كطرف حقيقي في المفاوضات، وبالتالي فقد باتت هويتها ومصالحها على المحك، ولعل الاقتراح غير المسبوق باطلاق سراح (الجاوسوس) جوثان بولارد يشكل شهادة حاسمة على عمق التدخل الأميركي في العملية السياسية.

من هنا فإن انهيار هذه العملية، بينما يدرك الأميركيون جيداً بأن (رئيس الحكومة الإسرائيلية) بنيامين نتياهاو يتحمل أيضاً مسؤولية ما آلت إليه الأمور، يلحق ضرراً شديداً بمصالح إسرائيل في مقابل حليفها الأكثر أهمية، ومن الجدير بالملاحظة أن ذلك يشكل فقط مزرقة النهاية الناشرة في عملية كانت حافلة بتزييفات واكاذيب لا حصر لها، بدءاً من المواجهة العلنية، التي حظيت بتغطية إعلامية واسعة، بين وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعلون وبين وزير الخارجية الأميركي جون كيري، وانتهاء بعبءات البناء (الاستيطاني) الاستفزازية في الضفة الغربية، بطبيعة الحال، ستبقى الولايات المتحدة شريكاً استراتيجياً مهماً لإسرائيل- كدولة ديمقراطية مستقرة في منطقة حافلة بالتقلبات- غير أن أزمة العام الأخير، بدأت لتقي بظلالها السلبية على العلاقات بين الدولتين، وهو ما وجد تعبيراً له في تصريحات شديدة اللهجة أدلى بها العديد من المسؤولين السياسيين والعسكريين الأميركيين تجاه واشنطن في الشرق الأوسط. إن من المهم في هذا السياق إدراك أن تصدع الثقة بين الطرفين يمكن أن يؤثر سلباً أيضاً على التنسيق الإسرائيلي- الأميركي في مواضيع إستراتيجية أخرى، مثل التصدي المشترك للمشروع النووي الإيراني.

المس بالعلاقات الإسرائيلية- الأوروبية

كشفت جولة المفاوضات الأخيرة عن ظاهرة جديدة مثيرة للقلق، وهي تصاعد حملات المقاطعة ضد إسرائيل، ولا سيما من جانب دول وشركات تجاريات مهمات، وذلك في أوج المفاوضات، وينبع هذا الأمر من حقيقة أن حليفات إسرائيل في أوروبا فقدت الثقة في صدق نوايا الحكومة الإسرائيلية بشأن التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع.

والجدير بالذكر هنا أن مكافآت وامتناعات مختلفة قد انهالت على إسرائيل فيما مضى أثناء المفاوضات، بغية حثها على التوصل إلى تسوية، أما الآن فإن الوضع مختلف بصورة جوهرية.

وقد شهدنا في بداية العام الجاري موجة من العقوبات الجديدة التي الأولى وعلى نحو قاطع، المكافآت والمنافع التي تعهد الاتحاد الأوروبي وإسرائيل فيما مضى أثناء المفاوضات، بغية حثها على التوصل إلى تسوية، أما الآن فإن الوضع مختلف بصورة جوهرية.

وقد شهدنا في بداية العام الجاري موجة من العقوبات الجديدة التي الأولى وعلى نحو قاطع، المكافآت والمنافع التي تعهد الاتحاد الأوروبي وإسرائيل فيما مضى أثناء المفاوضات، بغية حثها على التوصل إلى تسوية، أما الآن فإن الوضع مختلف بصورة جوهرية.

تدهور العلاقات مع الفلسطينيين وتقوية المتطرفين

تولد المفاوضات بطبيعتها توقعات وآمال لدى الجانبين، فالشروع في عملية سياسية فقط بهدف تقويضها وتصفيتها فيما بعد، يؤدي بالضرورة إلى إضعاف القوى المعتدلة وإلى تعزيز قوة المتطرفين، وربما

تغيرات بنوية تتركس المنظر الاستعماري للصهيونية

بقلم: د. هندية غانم

مرت قبل عدة أسابيع الذكرى السابعة والأربعون للاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان السورية. لم تثر ذكرى النكسة هذه المرة الاهتمام الذي يتوقع لذكرى أليمة وكارثية أن تثيره، وببدت المحاولات القليلة التي قام بها البعض لإحيائها باهتة.

لكن بعكس بهتان فعاليات «استذكار» النكسة، ظهرت فعاليات إحياء الذكرى السادسة والستين للنكبة حيوية وقوية وتميزت بزخم جماهيري وخاصة بين فلسطيني ١٩٤٨، وقد بات من الملفت وجود بوادر علاقة طردية بين فعاليات إحياء ذكرى النكبة وبين فعاليات إحياء النكسة، حيث يبدو جلياً تراجع الثانية مع تصاعد الأولى، وإذا ما استمرت الحالة على ما هي فأغلب الظن أن تتعزز وتتصاعد هذه العلاقة طردياً في السنوات المقبلة.

يمكن القول إن بهتان فعاليات إحياء ذكرى النكسة مقابل تصاعد التركيز على إحياء النكبة يرتبط بإزاحة إستراتيجية في النظرة الجمعية لكيفية التعامل مع الواقع المأزوم، وذلك بالانتقال من منظور الاحتلال إلى منظور الاستعمار، من احتلال ١٩٦٧ إلى الاستعمار المرتبط بـ ١٩٤٨، وهو ما يعني إعادة مفهمة الاحتلال ضمن منظومة الاستعمار الاستيطاني والإحلال والقوة لا ضمن مفاهيم الأمن والصراع القومي والخلافات على تبادل الأراضي.

لا بد من الإشارة هنا إلى أن العودة إلى جذور المشكلة، أي إعادة التمرکز في دائرة ١٩٤٨، ليست خياراً فلسطينياً مدروساً ومحسوباً عقلاً بل مفاهيم الربح والخسارة السياسية، بل نتاج تقاطع وتفاعل مجموعة من العوامل التي حولت قبول الفلسطيني لحل سياسي ضمن إطار الدولتين وما يتضمنه من قبول بما يساوي ٢٠٪ من وطنه إلى رما.

من ضمن هذه العوامل يمكن أن نشير بالطبع إلى التعتن الإسرائيلي وقصور المجتمع الدولي وشردمة العالم العربي، لكن الأساس بسبب عدم نجاح الصهيونية في «التقاط» الفرصة التاريخية التي أتحت لها العام ١٩٦٧ بالتحول من مشروع استعماري إلى مشروع دولة واضحة الحدود والمعالم، بل على العكس أوغلت في بعدها الاستعماري الاستيطاني الشرس وتحويله إلى ناظم علاقات الدولة والمؤسسات والمواطنة، والذي يخضع باقي العوامل لديناميكياته، وهو ما يتجلى حالياً في التحول المنتظم لإسرائيل في المستقبل القريب إلى دولة أكثر يهودية وقبلية مغلقة وأبارتهادية، تحمل بذور فشلها في الحفاظ على شكلها هذا الأمد طويل بين طياتها.

توجد مجموعة من المؤشرات تسمح لنا بأن نستقروا وجهة إسرائيل هذه وبالتالي فهم الآثار المترتبة على مستقبلنا ككل، من بينها:

أقول الصهيونية التقليدية بصيغتها الاشتراكية - العلمانية الاشتراكية التي أسسها جيل الآباء وكان خير من مثلها أبناء الكيبوتسات، وحزب العمل على تجلياته المختلفة، وفي المقابل صعود تدريجي لقوى الهوامش، من شريكين وسكان مناطق الأطراف والمتدينين والحريديم والمهاجرين، واليمين الليبرالي، وهو ما أطلق عليه عالم الاجتماع الإسرائيلي باروخ كيرلنغ «نهاية الهيمنة الاشتراكية»- وقد أسهم في هذا التغيير بشكل خاص التغيير الديمغرافي في المقامسة السكانية في إسرائيل، إذ يشكل اليوم الحريديم والمتدينون ٥٠٪ من طلاب الصفوف الأولى اليهودية في المدارس الابتدائية.

التشديد على القيم اليهودية القومية مقابل تهميش القيم الديمقراطية، وتحويل القيم المتعلقة بالهوية الإثنية- القومية إلى مرجعية أساسية، في هذا السياق يمكن الإشارة على سبيل المثال إلى أن الصبغ التي جرت العادة على استعمالها مثل «إسرائيل يهودية وديمقراطية» صار يتم نحتها لصالح صبغ «إسرائيل دولة يهودية»، وإسرائيل «دولة الشعب اليهودي» أو إسرائيل «الدولة القومية للشعب اليهودي».

التدريج المستمر للصهيونية، في مقابل الصهيونية المستمرة للحريديم بشكل خاص والمتدينين بشكل عام. لا بد هنا من الإشارة إلى أن حركة شاس التي كانت حتى اغتيال إسحق رابين حركة قطاعية تعبر عن مصالح الشرقيين المتدينين وغير صهيونية، تحولت مع ابتعاد أرييه درعي وتحت قيادة إيلي يشاي وعوفاديا يوسف إلى حركة قومية دينية يمينية ومتصهينة، حتى تحولت إلى جزء من خارطة اليمين الإسرائيلي، هذا التصهين والتحول نحو اليمين بدأ يهت قليلاً مع عودة درعي لقيادة شاس واستثناء الحريديم من الحكومة، ومع موت عوفاديا يوسف ومجيء قائد روحاني يقال إنه أقل اهتماماً بشؤون الدولة العامة.

التحول المستمر في تركيبة النخب الحاكمة وفي بنية الجيش، فالتحولات الديمغرافية المستمرة في إسرائيل تنعكس على تركيبة المؤسسات الإسرائيلية والنخب التي تقود الدولة وعلى وجهتها المستقبلية إذ يتزايد حضور المتدينين والمستوطنين واليمينيين بإطراد. في هذا السياق يمكن أن نشير إلى التغيير في نسبة المتدينين الذين ينحرفون في الوحدات القتالية في الجيش، فمثلاً لم تعد نسبة المتجندين في فرق المشاة من معتمري القبعات العام ١٩٩٠ الـ ٢٥٪ فيما وصلت العام ٢٠٠٨ إلى ٦٦٪. بالإضافة إلى ذلك نجح معتمرو القبعات من المستوطنين في الدخول إلى قلب المؤسسة القضائية بعد أن تم تعيين قاضٍ منهم في المحكمة العليا وهو نعيم سولبرغ.

تآكل الخط الأخضر المستمر: اليوم ١٠٪ من اليهود هم مستوطنون يعيشون فيما وراء الخط الأخضر، وبعض الإحصائيات تتحدث عن أن النسبة تفوق ذلك إذ أن عدد المستوطنين بحسب مصادرهم تجاوز ٧٥٠ ألف مستوطن، والتجربة تعلمنا مع الأسف أن مصادرهم ليست دائماً مخطئة! وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن رئيس الحكومة بنيامين نتياهاو أعطى الوزارات المفصلة التي تؤثر على الوقائع على الأرض في المناطق المحتلة وفي طبيعتها وزارة الإسكان ووزارة الدفاع لمستوطنين هما أوري أريئيل من البيت اليهودي وموشيه يعلون من الليكود، فإننا سنرى أن ما كتبه الواف بن عن أن هدف نتياهاو الاستراتيجي هو أن يصل عدد المستوطنين خلال ولايته إلى مليون مستوطن، هو هدف إستراتيجي معقول، يهدف إلى تفريغ حل الدولتين من مضمونه بشكل تام.

بعد تمدد المشروع الاستعماري في العام ١٩٦٧ إلى كل أراضي فلسطين وبعد أن تشابكت المستوطنات في الجغرافيا، نتج واقع فئائي في فلسطين التاريخية غير قابل للفصل، على الأقل غير قابل للفصل الجغرافي التقليدي الذي يعتمد وضع حد واضح بين الجماعات.

إن هذه التغيرات البنوية التي تشهدها إسرائيل ليست غريبة على الفلسطيني الذي يتابع تجلياتها اليومية وإفرازاتها المستمرة سواء في أراضي ١٩٦٧ أو داخل ١٩٤٨، وهي على ما يبدو توجه خياراته حتى عندما يتم إحياء يوم النكبة أو يوم النكسة، وتسهم في إعادة ضبط بوصلته نحو مقارعة الأساس المولد وليس إفرازاته، أي من خلال العودة إلى ١٩٤٨ وعدم الانحصار في ١٩٦٧!

موجز اقتصادي

تعديل نسبة النمو في الربع الأول إلى ٢,٧٪

أعلن مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي في الأسبوع الماضي عن تعديل كبير نسبيا في نسبة النمو للربع الأول من العام الجاري، وبدلا من ٢,١٪ كما أعلن عنه المكتب قبل شهر، تبين له أن نسبة النمو كانت ٢,٧٪، وهو فارق كبير بنحو ٢٣٪ عن التقدير الأول، خاصة وأن الإعلان السابق، أغرق المؤسسة والحلبة الاقتصادية في سلسلة تحديات تتحدث عن اقتراب إسرائيل إلى حالة من التباطؤ الشديد وحتى الركود، في حال استمر هذا الوضع.

إلا أن مكتب الإحصاء خرج بتقرير جديد يقول فيه إنه منذ الإعلان السابق، تجمعت لديه سلسلة من المعطيات جعلت نسبة النمو في الربع الأول من هذا العام "تقفز" من ٢,١٪ إلى ٢,٧٪، ومن أهم المعطيات الجديدة، كان أن الصادرات أكبر مما تحدث عنه التقرير السابق، كما أن الاستهلاك العام كان أكبر، بينما الاستهلاك الفردي بقي سلبيا في التقرير الثاني، كذلك فإن مكتب الإحصاء قام بتعديل نسبة النمو المعلنة في الربع الأخير من العام الماضي ٢٠١٣، من ٢,٩٪ إلى ٢,٧٪.

وكانت مكتب الإحصاء قد أعلن في شهر نيسان الماضي، عن معطيات أقلقت الأوساط الاقتصادية الرسمية وغيرها، بعد أن تبين أن النمو الاقتصادي قد سجل في الربع الأول من العام الجاري ارتفاعا منخفضا بنسبة ٢,١٪.

و جاء في تقرير المكتب السابق، أن التراجع في الاستهلاك الفردي بلغ نسبة ٢٪، ما يعني تراجعها بنسبة ٤٪ على مستوى الفرد الواحد، وهذا مؤشر لمستوى المعيشة، الذي عمليا تراجع منذ مطلع العام الجاري، كما أن هذا التراجع هو استمرار للتراجع الذي تم تسجيله في الربع الأخير من العام الماضي بنسبة ١٪، وقد أبقى التقرير الجديد على معطيات الاستهلاك الفردي السلبية.

يذكر أن بنك إسرائيل المركزي أعلن في الشهر الماضي أيار عن توقعاته للنمو الاقتصادي للعامين الجاري والمقبل، إذ أبقى البنك على توقعاته للعام الجاري بنسبة ٣٪، وخفض توقعاته للعام المقبل إلى نسبة ٣,٣٪، وهذا على الرغم من أن توقعات صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون بين الدول المتطورة، تتنبأ أن يكون النمو الاقتصادي في إسرائيل في العام الجاري بنسبة ٣,٤٪، وفي العام المقبل ٣,٥٪.

التقيب عن النفط في الجولان يلوّث مياه طبريا

بين بحث إسرائيلي جديد أن تخفيف سلطات الاحتلال الإسرائيلي عن النفط في مرتفعات الجولان السورية المحتلة، عدا عن كونه مخالفا للقوانين الدولية في منطقة محتلة، سيتسبب في تلوث خطير لمياه بحيرة طبريا، والوديان التي تصب فيها، ويؤكد البحث أن هذا التلوث قد يتجم أيضا عن الحفريات التجريبية في المنطقة.

وكانت وزارة البنى التحتية الإسرائيلية قد أرست قبل عدة أشهر عطاء على شركة أميركية - إسرائيلية، للشرع في التقيب عن النفط، في ١٤ مكانا في الجولان المحتل. وجاء هذا الإجراء بعد ٢٠ عاما على اضطرار حكومة إسرائيل لوقف مبادرة كعده، إذ حاولت في مطلع سنوات التسعين، ومرة أخرى في العام ١٩٩٦ إبان حكومة بنيامين نتانياهو الأولى، فتح مشاريع تقيب، إلا أنها اضطرت للتراجع في أعقاب احتجاجات دولية، خاصة في مرحلة كان يجري الحديث فيها عن احتمال إجراء مفاوضات بين إسرائيل وسورية، إلا أن إسرائيل تستفيد حاليا من الأوضاع في سورية والصمت الدولي لاستمرار في مشروعها الاحتلالي.

وقد بدأت في الأسابيع الأخيرة أعمال الحفر والتقيب في عدة مناطق في مرتفعات الجولان بحثا عن نفط وعن غاز، ويتوقع الخبراء أن تكون المهمة صعبة، بسبب صلابة القشرة الأرضية في تلك المنطقة، ويقول البحث الجديد إن التقيب عن النفط، حتى في المرحلة التجريبية، سيتسبب في تلوث الوديان التي تصب في بحيرة طبريا.

ويشد البحث على أن النفط المفترض سيكون تحت طبقة صخرية صلبة تحتاج إلى مواد كيميائية خطيرة لتفتيتها، ومن شأن عملية التفتيت أن تصل إلى الأبار الارتوازية، واليانايغ، وتلوث المياه. ويقول البحث إن لترا واحدا من النفط كغلي بفساد وتلوث لا أقل من مليون كوب من المياه، ورغم البحث واعتراف منظمات البيئة، إلا أن حكومة الاحتلال تصر على مواصلة مشروعها.

إسرائيليون يغلقون حساباتهم البنكية في سويسرا!

قال تقرير صحافي في إسرائيل إن المئات من الإسرائيليين شرعوا في الأونة الأخيرة بإغلاق حساباتهم البنكية في سويسرا، كونهم لم يبلغوا عن وجودها لسلطة الضرائب الإسرائيلية، في حين أعلنت السلطة ذاتها أنها تلقت وستتلقى المزيد من المعلومات عن تلك الحسابات من البنوك السويسرية، ما جعل أصحاب البنوك يتخوفون من مواجهة القانون الإسرائيلي، فسارعوا إلى إغلاق حساباتهم.

ونقل المحلق الاقتصادي "مامون" في صحيفة "يديعوت أحرونوت" عن خبير اقتصادي قوله إن الاسراع في إغلاق هذه الحسابات يزيد من الشبهات حول طبيعة هذه الأموال، وخاصة الشبهات بأن هذه الأموال هي نتيجة عمليات تبيض أموال يحظرها القانون، وأشار إلى أن إغلاق الحسابات لن يساعد أصحابها كثيرا، لأن البنوك السويسرية تبلغ السلطات الإسرائيلية عن إغلاق الحسابات أيضا، وليس فقط عن الحسابات الجارية.

وحسب الخبير ذاته، فإن إسرائيل تستفيد من عضويتها في منظمة التعاون بين الدول المتطورة OECD للحصول على المعلومات. وأضاف أن أصحاب هذه الحسابات هم في ورطة في حال أن أموالهم غير مشروعة، ففي حال أغلقوا حساباتهم البنكية لن يجدوا مكانا آمنا آخر ليلجأوا إليه.

وأعلنت سلطة الضرائب الإسرائيلية عن فترة زمنية تسمح لأصحاب الحسابات والأموال أن يعرضوا خلالها تقاريرهم للسلطة، وأن يدفعوا كامل الضرائب المستحقة، من دون أن يتسم بتقديهم للمحاكمة بتهمة التستر على هذه الأموال سابقا.

بحث جديد:

الاحتجاجات الشعبية تلاشت والأسعار الأساسية تحلق عاليا!

*التضخم المالي ارتفع خلال ثلاث سنوات بنسبة ٧١٪، بينما أسعار المواد الغذائية ارتفعت بنسبة ١٣٦٪ *أسعار البيوت واصلت ارتفاعها والفجوات

في الرواتب اتسعت *محللة: الضرائب غير المباشرة ضخمة إلى هذا الحد لتمويل الاستيطان والأمن واليهود المتدينين المتزمتين (الحريديم)*



أحد أسواق الخضروات والفواكه في إسرائيل - أسعار الحاجيات الأساسية أخذت بالارتفاع أكثر من نسبة ارتفاع التضخم المالي

يعادل حاليا ١٧٤ مليار دولار، بهدف تقليص أعداد الفقراء بنسبة ٤٠٪ خلال خمس سنوات.

وكانت لجنة خاصة أقامها وزير الرفاه الاجتماعي قبل عدة أشهر، قد قدمت توصياتها لمكافحة الفقر قبل أسبوعين، وعرضنا جزءا منها في العدد السابق من "المشهد الإسرائيلي"، إذ كانت اللجنة قد تخلت عن أهم توصية لها، وهي رفع مخصصات الأرواح، التي تتقاضها كل عائلة عن كل ولد لديها دون سن ١٨ عاما، بسبب رفض وزارة المالية ورئاسة الحكومة.

وفي المقابل، أوصت اللجنة في تقريرها، برفع مخصصات اجتماعية للمسنين الذين ليس لديهم راتب تقاعدي بما بين ٥٧ دولارا إلى ١١٥ دولارا شهريا، ورفع المخصصات الاجتماعية للنساء اللاتي يعلن عائلاتهن لوجودهن (عائلات أحادية الوالدين)، وزيادة دائرة مستحقي ضريبة الدخل "السلبية" التي تدفع من خلالها الحكومة مخصصات لذوي الرواتب التي لا تصل إلى الحد الأدنى المستحق بالضريبة، وهذا منوط بعدد أفراد العائلة ومستوى دخل العائلة، وغيرها من التوصيات، التي يبدو من معطياتها أنها تهدف إلى رفع العائلات إلى فوق الفقر بمبالغ زهيدة، ولكنها عمليا ستبقيها فقيرة عمليا.

ولفتت مصادر وزارة المالية للصحيفة ذاتها إلى أنه قبل أكثر من عامين، تبنت الحكومة كل توصيات لجنة "تراختبرغ" التي وضعت توصياتها في أعقاب حملة الاحتجاجات الشعبية بغرض خفض غلاء المعيشة، إلا أنه على أرض الواقع، لم يكن أمام الحكومة سوى تطبيق بعض هذه البنود، بسبب غياب التمويل اللازم، وهذا ما سيواجه لجنة مكافحة الفقر.

الأجبان المصنعة في إسرائيل، "وكانت حملة الاحتجاجات في صيف العام ٢٠١١، حدثا خارجا عن المألوف في التاريخ الإسرائيلي، فدائما كان الحوار السياسي في إسرائيل تحت سيطرة القضايا الأمنية والصراع، بينما القضايا السياسية تم دفعها جانبا إلى الهامش، إلا أن السؤال المطروح اليوم، إلى أين اختفت الاحتجاجات الشعبية التي أخرجت الجماهير إلى الميادين؟ والجواب المعقول أكثر، هو أن الجمهور استوعب وفهم أن سعر جينة الكوتيج، ليس هو جذر مشكلة الصعوبات المعيشية".

وتتابع زومر كاتيب: "لقد احتاج مرور وقت إلى حين فهم الجمهور أن الاقتصاد هو أمر معقد، وإذا أسعار المواد الغذائية أعلى مما هي عليه في العالم، فيجب التعمق في جذر المشكلة وفحص مبنى تكلفة المنتوجات في إسرائيل، ومقارنتها بما هو قائم في العالم، وفي حينه، سيتضح أن الحكومة تجبي منا ضرائب أعلى مما لا يقاس، من الضرائب المفروضة على المواد الغذائية، بدءا من ضريبة المشتريات بنسبة ١٨٪، وهي نسبة غير قائمة في العالم، كذلك فإن تكلفة أنظمة الحلال (وفق الشريعة اليهودية) المفروضة على المنتجين هي أيضا باهظة، ومعها ضريبة المسسقات وإيجارات المحال والبيوت، التي ترتفع باستمرار، هي أيضا تساهم في رفع الأسعار وكل هذا تحت مسؤولية الحكومة، كذلك، فقد قيل الكثير عن غلاء السكن، ويوجد اتفاق على أن الحكومة مذنبه بالغالبية هذا الغلاء".

وتوجه زومر الأنظار إلى الضرائب غير المباشرة، الكثيرة والهائلة التي تجبها الحكومة، مثل ضريبة المشتريات والجمارك العالية وضريبة المسسقات وغيرها الكثير، وتقول: "لماذا يفرضون في إسرائيل ضرائب غير مباشرة ضخمة إلى هذا الحد، والجواب سجدونه في ميزانية الدولة، في بند الاستيطان والأمن واليهود المتدينين المتزمتين (الحريديم)".

لا ميزانية لخفض الفقر

في سياق متصل بالقضية الاقتصادية الاجتماعية، أعلنت وزارة المالية في الأسبوع الماضي، أنه لا توجد ميزانيات كافية لتمويل توصيات لجنة مكافحة الفقر في إسرائيل، التي تقدر بنحو ٦ مليارات شيكل سنويا، وما

أظهر بحث اقتصادي جديد عرض في الأيام الأخيرة، أنه بعد ثلاث سنوات على اندلاع حملة الاحتجاجات الشعبية في إسرائيل على تفاقم غلاء المعيشة، فإن كل ما بدأ وكان الحملة ستصمحه، تلاشى كليا، فأسعار المواد الغذائية ارتفعت خلال ثلاث سنوات بضعفي نسبة التضخم المالي العام، فيما استمر ارتفاع أسعار البيوت، وازدادت الفجوات الاجتماعية، وخاصة الفارق بين معدل الأجور الرسمي، ومعدل الأجور الفعلي، الذي تتقاضاه الغالبية الساحقة من جمهور العاملين.

وقد أجرى البحث د. روبى نتنزون وإيتمار غازل، العاملان في مركز "ماكرو للاقتصاد السياسي"، ويظهر من البحث، أنه في حين ارتفع التضخم من العام ٢٠١١ إلى ٢٠١٣ بنسبة ٧١٪ فإن أسعار المواد الغذائية وحدها ارتفعت بنسبة ١٣٦٪، كما أن أسعار الخدمات الصحية والمواد الطبية ارتفعت بنسبة ٩٦٪، وتواصل ارتفاع أسعار البيوت بنسبة تتفوق ٢٠٪ خلال ثلاث سنوات.

ويشير البحث إلى أن عائلات فيها أطفال حتى سن التاسعة، باتت في الأونة الأخيرة تصرف أكثر من ذي قبل على الغذاء والصحة والتربية والتعليم والسكن، وهذه القضايا الأساسية حينما يرتفع الصرف عليها، فإن "الفائض" لباقي الأمور الحياتية العامة يصبح أقل، ما يدفع العائلات إلى وضع أولويات لاحتياجاتها اليومية.

ويقول البحث إن أسعار البيوت في إسرائيل سجلت ارتفاعا حادا، بنسبة ٣٠٪ من العام ٢٠٠٥ إلى العام ٢٠١١، ولكن بعد حملة الاحتجاجات الشعبية، التي كانت مسألة المسكن في صلبها، واصلت ارتفاعها، ومن المتوقع أن تكون أسعار البيوت قد ارتفعت حتى العام المقبل بأكثر من ٤٠٪ خلال عشر سنوات.

ففي حين كان المواطن في إسرائيل يحتاج في العام ٢٠٠٥ إلى ١٠٢ راتب شهري لشراء بيت، فقد ارتفع عدد الرواتب في العام ٢٠١٣ إلى ١٣٧ راتبا، ومن المتوقع أن يواصل العدد ارتفاعه ليصل في العام المقبل إلى ١٤٤ راتبا. ويشير البحث أيضا إلى الفجوة الكبيرة في الرواتب، ففي حين تشير التقارير الرسمية إلى أن معدل الأجور الرسمي، في محيط ٩٤٠٠ شيكل وما يعادل ٢٧٢٠ دولارا، وفق سعر الصرف في هذه المرحلة، فإن معدل الأجور الفعلي ٦٢٠٤ شيكلات، وهو ما يعادل ١٧٩٨ دولارا، ما يعني ٦٦٪ من معدل الأجور الرسمي، وتتبع هذه الفجوة من أن حساب معدل الرواتب الرسمي يأخذ بالحسبان كل الرواتب ويقسمها بالمعدل على عدد العاملين، بينما معدل الأجور الفعلي يأخذ بالحسبان نسبة العاملين الذين يحصلون على مستويات معينة من الرواتب.

ويقول البحث إن معدل الأجور الرسمي ارتفع سنويا بنسبة ٢,٦٪ منذ حملة الاحتجاجات الشعبية، بينما الحد الأدنى من الأجر لم يتغير، منذ العام ٢٠٠٨، وحتى اليوم، وهو يراوح عند ٣٠٠ شيكل، أي ما يعادل ١٢٤٦ دولارا.

فقد بين آخر تقرير عن معدلات الرواتب صدر في مطلع العام الجاري أن نحو ٣١٪ من الأجيرين في إسرائيل يحصلون على راتب الحد الأدنى وما دون، وأقل من ١١٪ يحصلون على ما بين راتب الحد الأدنى وحتى نصف معدل الأجور، وأقرب إلى ٢٠٪ يحصلون على ما بين ٥٠٪ من معدل الأجور إلى ٧٥٪ من معدل الأجور، وأقل من ١٢٪ من الأجيرين يحصلون على معدل الأجور. وهذا يعني أن ٧٢,٧٪ من الأجيرين في إسرائيل يحصلون على معدل الأجور وما دون، وهذه نسبة أعلى مما كانت عليه في العام ٢٠٠٢، حينما كانت النسبة ٧١,٧٪، بينما ٢٨,٩٪ حصلوا على رواتب أعلى من المعدل العام، مقابل ٢٧,٤٪ في العام ٢٠١١.

ويقول أحد معدي البحث، الدكتور روبى نتنزون، إننا على مدى السنين نشهد توجها مقلتا، وبموجه من الجمهور بات يشتري مواد غذائية أقل من أجل تمويل تكاليف المسكن والتعليم، وهذا استنتاج تؤكد أبحاث مؤسسة الضمان الاجتماعي الرسمية (مؤسسة التامين الوطني).

أين تذهب أموال الضرائب؟

تقول المحللة نافيت زومر في مقال لها في المحلق الاقتصادي "مامون" الذي يوزع مع صحيفة "يديعوت أحرونوت"، إن حملة الاحتجاجات الشعبية اندلعت في بداياتها أيضا احتجاجا على رفع سعر "جينة الكوتيج" (إحدى

دراسة جديدة:

الميزانيات المخصصة للمواطنين العرب شحيحة وبعيدة عن نسبتهم من السكان!

*نسبة العرب ١٧,٨٪ من إجمالي السكان في إسرائيل ويحصلون على ميزانيات تقل بكثير عن نسبتهم * حينما يكون العرب

٤٥٪ من إجمالي الفقراء فإن حصتهم من ميزانية وزارة الرفاه ١٢٪ على الأكثر وحصتهم من ميزانية وزارة الإسكان تقارب الصفر*

نصف المائة إلى ٣,٤٪ من ميزانيتها للمجتمع العربي، وهذا مرتب ببنود الميزانية، وتخصص وزارة الأديان ١٣٪ فقط للمجتمع العربي.

أما في وزارة التعليم، فإن حصة المجتمع العربي تصل إلى ٢٢٪ رغم أن نسبة الطلاب العرب تصل إلى ٢٧٪ من إجمالي الطلاب، بما فيها القدس والجولان، ويعترف مسؤولون في وزارة التعليم أن المجتمع العربي بحاجة إلى ميزانيات أعلى من نسبة العرب من السكان، لغرض سد النقص الهائل في البنى التحتية وسد النقص المتراكم في عدد الوظائف وغيرها.

لكن التمييز في ميزانية التعليم لا تقتصر على ميزانية الوزارة المباشرة، بل أيضا من خلال بنود تمويل أخرى، فمثلا هناك سلسلة من البرامج التعليمية يكون على المجالس البلدية والقرية أو الأهالي المشاركة في تمويلها، إلا أنه بسبب تردى الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، يكون تمويل هذه البرامج شبه مستحيل، ما يزيد اتساع الفجوات في التحصيل العلمي، وحسب أبحاث سابقة فإنه في المجمل تصرف الحكومة على الطالب العربي نحو ٢٥٪ مما تصرفه على الطالب اليهودي.

وقال النائب غطاس إنه بموجب البحث، فإن السورارات تواصل توجيه ميزانياتها إلى الجمهور اليهودي وتحجبها عن الجمهور العربي، ولدى وزارة المالية والجهات المسؤولة في الوزارات الأخيرة أجوبة جاهزة وبموجبها، "يجب رصد الأموال في المجتمع العربي، الذي على مدى أجيال جرى اهماله بشكل سيء"، إلا أن هذه الردود "لم تلحها برامج عمل واضحة، وكما يبدو فإنه في ظل غياب سياسة واضحة، فإن ميزانية ٢٠١٥ أيضا ستكون ميزانية تفتقر إلى المساواة، وسيكون فيها تمييز ضد العرب".

"الأموال المتروكة"، ويتم استئجارها من خلال هذه المؤسسة الحكومية، وهذه الظاهرة تبرز في مدينة الناصرة، وفي المدن الفلسطينية الساحلية التاريخية، عكا وحيفا ويافا واللد والرملة، وقد تكون مثل هذه البيوت في أماكن أخرى، ولكن بشكل محدود.

كما يتضح أن نسبة العرب من مستحقي القروض الاسكانية المدعومة أقل من ٤٪ من إجمالي المستحقين، بدلا من أكثر من ٢٢٪ من الشريحة العمرية الشابة في هذه المرحلة، أما نسبة من يحصلون على قروض اسكانية تفصل إلى ٢,٣٪ من إجمالي الحاصلين على هذه القروض.

التمييز يستفحل في مجال الرفاه

ويستفحل التمييز في ميزانيات الرفاه، التي من المفترض أنها تخدم أساسا الشرائع في ضائقة والشرائح الفقيرة، وبشكل العرب ما نسبته ٤٥٪ من إجمالي الفقراء، وهذا يعني ٢٥٪ من نسبتهم من السكان، وتتبع هذه النسبة من كون أن الفقر بين العرب يصل إلى ٤٤٪ من إجمالي المواطنين العرب، مقابل أقل من ١٦٪ بين اليهود، وأقل من ١١٪ بين اليهود من دون المتدينين المتزمتين (الحريديم).

ورغم هذه المعطيات الرسمية، إلا أن ما تخصصه وزارة الرفاه للمجتمع العربي ما بين ١١٪ إلى ١٢٪، أما نسبة دعم الوزارة ذاتها للجمعيات التي تعنى بالفقراء، فتتراوح ما بين ١١٪ إلى ٢,٧٪ من إجمالي الميزانية المخصصة لهذه الجمعيات ككل.

وهذه الحال تسري أيضا على وزارة الزراعة، التي تخصص ما بين أقل من

تقييم جديد لعلاقات إسرائيل والولايات المتحدة

لا يجوز النظر إلى هذه العلاقات كشيء بديهي وينبغي العمل على تنميتها وتطويرها بصورة دائمة!

ترجمة وإعداد: سعيد عياش

تعريف:

ننقل هنا الجزء الثاني والأخير من ترجمة كاملة لـ «ورقة عمل» أعدها السفير الإسرائيلي الأسبق في الولايات المتحدة زلمان شوفال حول موضوع العلاقات الإسرائيلية- الأمريكية. وقد قدمت هذه الورقة في نطاق أعمال «مؤتمر هرتسليا السنوي الرابع عشر (٢٠١٤)» حول ميزان المنفعة والأمن القومي الإسرائيلي، ونشرنا الجزء الأول منها في العدد السابق.

تأثير النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني كعامل مهم

يشكل الموضوع الإسرائيلي- الفلسطيني عاملاً مهماً وإن لم يكن مركزياً دائماً في العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية منذ زمن بعيد، وبالخاص منذ حرب العام ١٩٦٧. وكما أشرنا، فقد ازداد شأن إسرائيل. عقب انتصارها في تلك الحرب، كحليف مهم للولايات المتحدة، سواء في نظر المؤسسة الأمنية الأمريكية أو في نظر الرأي العام الأمريكي. غير أنه اتضح في المقابل أن فجوة سياسية قد نشأت بين مواقف واشنطن والقدس سواء كان الحديث يدور على إدارة ديمقراطية أو جمهورية في القضايا المتعلقة بالمناطق (المحتلة في العام ٦٧) والحدود والقدس وغيرها من قضايا النزاع، على الرغم من أن جميع الإدارات الأمريكية رأت نفسها ملتزمة بالتفسير الضعيف لقرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢، الذي تضمن مبدأ «الحدود الأمانة» والذي رأى فيه رؤساء أميركيون مختلفون، مبرراً لعدم مطالبته إسرائيل بالانسحاب إلى حدود العام ١٩٦٧. كذلك اتبعت واشنطن فيما يتعلق بالمستوطنات والبناء الاستيطاني في القدس الشرقية توجهها أكثر براغماتية ومرونة من دول كثيرة أخرى، كما فعلت في بعض الأحيان التوصل إلى تفاهات في القضايا الخلافية.

أحد الأمثلة البارزة التي يمكن الإشارة إليها في هذا السياق، هو نجاح وزير الخارجية في حكومة بيفن، موشيه دايان، في إرغام إدارة جيمي كارتر على التراجع عن بيان مشترك مع الاتحاد السوفييتي بشأن الذهاب إلى مؤتمر سلام دولي حول الشرق الأوسط خطط لعقد في جنيف العام ١٩٧٨، واقتناعها بتبني فكرة الحكم الذاتي الفلسطيني. هذا المثال يمكن أن يشكل نموذجاً للجهود السياسية والدبلوماسية الناجحة التي بذلتها إسرائيل أحياناً لدفع أهدافها، ولتحقيق أهداف للإدارة الأمريكية غير مرغوبة من ناحية إسرائيل، حيث نجح دايان وقتئذ في تجنيد وحشد معارضة واسعة في صفوف الجمهور اليهودي- الأميركي ووسائل الإعلام الأمريكية للخطوة الأمريكية- السوفييتية المخططة.

ويمكن لنا أن نستخلص من ذلك أيضاً عبرة من ناحية العلاقات المتبادلة بين الموضوع السياسي ذات الانعكاسات المتعددة الأطراف، والمواضيع على الصعيد الثنائي، وعلى سبيل المثال، ففي فترات المواجهات السياسية الحادة، كما حصل في عهد بوش الأب وإسحق شامير، لم يتراجع كما أسلفنا، التأييد العام لإسرائيل، ولم تتضرر العلاقات الثنائية بين الدولتين، والتي تعبر عن نفسها في قائمة طويلة ومتنوعة من المواضيع الأمنية والاقتصادية والعلمية والثقافية وما إلى ذلك. وقد شهدت العلاقات الأمنية بين الدولتين في عهد الرئيس أوباما أيضاً، تعاطفاً وذلك على الرغم من الفتور الذي ميز أحياناً العلاقات السياسية والشخصية بين زعمائهما، إلى ذلك فقد نشأت أحياناً، جراء الجدول الزمني الانتخابي في الدولتين، أوضاع جرت فيها عملية تبدل (تداول) السلطة في واشنطن والقدس في مواعيد متقاربة. فقد انتخب الرئيس كارتر في العام ١٩٧٧، وهو نفس العام الذي شهد «الانقلاب السياسي» في إسرائيل، وقيام الحكومة الإسرائيلية الأولى (برئاسة مناحيم بيغن) التي لم يقف حزب «مباي» على رأسها. وقد جاء هذا الانقلاب مفاجئاً لإدارة الرئيس كارتر، ومع أن علاقات الأخير مع (رئيس الحكومة الإسرائيلي) اسبق راينين لم تكن على ما يرام، إلا أن واشنطن تعاطت مع الواقع السياسي الجديد في إسرائيل بنوع من الارتياح والخوف من المستقبل. غير أن إدارة كارتر توصلت، في غضون فترة قصيرة، ولا سيما في أعقاب تعيين موشيه دايان وزيراً للخارجية (في حكومة بيغن الأولى) إلى استنتاج بأنه يمكن وينبغي التعاون مع حكومة بيفن. وقد سعى كارتر ومعاونوه إلى معالجة الوضع حسب طريقتهم، إذ تحفظوا في البداية إزاء المبادرة الإسرائيلية - المصرية للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع بين الدولتين، ولكن مع مرور الوقت، وكما وجد ذلك تعبيراً له في مؤتمر كامب ديفيد، لعب كارتر ومساعدوه دوراً مركزياً في دم الفتوات بين الجانبين الإسرائيلي والمصري، في المسائل المختلفة

العلاقات في عهد الإدارات الأمريكية الأربع الأخيرة

إذا ما تطرقنا بشكل مقتضب لوضع العلاقات في عهد الإدارات الأمريكية الأربع الأخيرة- بوش الأب، كلينتون، بوش الابن وأوباما- فسوف نجد بان عهد كل إدارة من هذه الإدارات تخللت عدة أحداث خاصة، كان لها- وإن لم تكن مرتبطة مباشرة بإسرائيل- انعكاسات على العلاقات بين الدولتين. ففي عهد إدارة بوش الأب وقعت حرب الخليج الأولى، التي أثرت فيها إسرائيل الموقف على الحياض، على الرغم من أنها كانت عرضة للتهديد وحتى الضرر جراء الصواريخ العراقية التي أطلقت عليها. ومع أن الإدارة الأمريكية نفت بشدة وقتئذ اتباع سياسة تربط بين جهودها لإقامة



أوباما وتنتياهو، غيباب «الكيمياء».

ائتلاف عربي- أميركي ضد نظام صدام حسين وبين النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، إلا أن الخطوط التي رسمها معاونو الرئيس بوش وعلى رأسهم وزير الخارجية جيمس بيكر، أوجدت ارتباطاً فعلياً بين الحرب ونتاجها وبين مساعي واشنطن لتجنيد حلفائها العرب من أجل التوصل إلى تسوية للنزاع الإسرائيلي- الفلسطيني، وهو ما أفضى مباشرة إلى عقد مؤتمر مدريد للسلام في العام ١٩٩١، والذي كان من المفروض أن يطلق مفاوضات مباشرة بين إسرائيل وأعدائها برعاية دولية (على الرغم من أن بيكر حرص، بروح التوجه ال «جاكسوني» على إبقاء زمام الأمور في يدي الولايات المتحدة فقط).

لا مجال هنا لتقديم تحليل مسهب لمؤتمر مدريد وتوابعه، ولكن من الجدير بالإشارة أن توجه واشنطن ك«سبب نزيه» كان متوازناً بصورة عامة، وربما يعود ذلك أيضاً لكون مكانه إسرائيل قد تعززت، خلافاً لتوقعات الإدارة الأمريكية. في أوساط الرأي العام والكونغرس الأميركيين، بفضل امتناع تولي أيبس عن التدخل في حرب الخليج. وكما هو معروف فقد أدى مؤتمر مدريد إلى توقيع معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن، ولكنه لم يؤد إلى إحراز تقدم على المسارات الفلسطينية والسورية واللبنانية. وهناك من يقول بأن اتفاقيات أوسلو (١٩٩٣) هي استمرار منطقي لمؤتمر مدريد، من جهة أخرى ثمة من يعتقد (مثل جيمس بيكر) أن اتفاقيات أوسلو «تسببت البساط من تحت اقدام العملية التي بدأت في مدريد، وعموماً فقد أيدت واشنطن في وقت لاحق هذه الاتفاقيات على الرغم من أنها لم تكن شريكاً في المبادرة إليها، كما فعلت قبل ذلك تجاه العملية السلمية الإسرائيلية - المصرية في أعقاب «مبادرة السادات»، وقد وجد هذا التأييد تعبيراً مكثفاً له في شكل خاص، عقب انتخاب إسحق رابين رئيساً للحكومة، واستمر على نطاق أوسع مع تولي الرئيس كلينتون لمنصبه الرئاسي، والذي لم يعتبر نفسه بسيطاً فحسب، وإنما أيضاً شريكاً فاعلاً وكاملاً في العملية السياسية. غير أن تدخل كلينتون الزائد لم يفض في نهاية المطاف إلى انطلاقة في العملية السلمية، وذلك في الأساس بسبب المواقف المتصلبة التي أبداها الجانب الفلسطيني على امتداد فترة المفاوضات، ولا سيما خلال مؤتمر «كامب ديفيد» وطابا، بعدما حل إيهود باراك مكان بنيامين نتنياهو في رئاسة الحكومة.

بعد انتهاء ولاية الرئيس كلينتون ودخول جورج بوش (الابن) للبيت الأبيض، بدأت حقبة جديدة. فقد أعلن بوش قبل انتخابه، بأنه لا يعتزم مواصلة طريق سلفه كلينتون ولا حتى توجه أبيه فيما يتعلق بموضوع النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني. وعلى الرغم من أنه لا يمكن اعتبار بوش (الابن) مثلاً بارزاً للتوجه ال «جاكسوني»، إلا أن سياسته مزجت بين الجوانب القومية والأحادية الجانب لهذا التوجه، وبين التوجه ال «ويلسوني» (الذي يضع في مركزه حق تقرير المصير للشعوب المختلفة) والذي وجد تعبيراً له في «أجندة الحرية» والمساعي لدفع الديمقراطية في سائر أنحاء العالم، وخصوصاً في الشرق الأوسط.

في نفس الفترة تقريبا، التي تولى فيها بوش مهام منصبه انتخب لرئاسة الحكومة في إسرائيل (الرئيس اليميني) إريئيل شارون، الذي كان يسيطر الرئيس الأميركي الجديد في الكثير من وجهات النظر، ومن هنا توصلت في عهدهما بشكل وثيق منظومة العلاقات الإسرائيلية - الأمريكية، ولا سيما في أعقاب هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر، التي منحت إدارة بوش على أثرها حرية عمل مطلقة لإسرائيل في موضوع «محاربة الإرهاب الفلسطيني»، ووفرت لها كامل الدعم والتأييد، بما في ذلك في الأمم المتحدة وسائر المحافل الدولية، وتغاضت عن أنشطة البناء والاستيطان في القدس الشرقية وخلف «الخط

الأخضر». ويمكن القول إن نقطة التحول الأكثر أهمية في عهد بوش الابن، فيما يتعلق بموضوع النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني، تمثلت في خطاب الرئيس الذي دعا فيه إلى إقامة «دولة فلسطينية ديمقراطية محبة للسلام إلى جانب إسرائيل»، وتأييده، من جهة أخرى، لإقامة وبقاء الكتل الاستيطانية الكبيرة على أساس «التغييرات الديمغرافية والاحتياجات الأمنية لإسرائيل».

في أعقاب تعيين إيهود أولمرت رئيساً للحكومة وتسيبي ليفني وزيرة للخارجية، كُفئت إدارة بوش- مع اقتراب نهاية ولايتها- جهودها الرامية لإحراز تقدم في العملية السياسية على المسار الإسرائيلي- الفلسطيني، أو على الأقل لإطلاق عملية جديدة تؤدي إلى إنهاء النزاع خلال فترة قصيرة. وقد تكلل هذا التحرك الأميركي بافتتاح مؤتمر أنابوليس، الذي كان في حوزة منبراً لإلقاء الخطاب والتصريحات، فيما تمثل محوراً المركزي بدم وتأييد إدارة بوش لإقامة دولة فلسطينية، غير أن المواعيد التي حددت في أنابوليس لانتهائها العملية انخفضت دون التوصل لاية اتفاقيات.

أما فترة الرئيس أوباما، فما زال من السابق لأوانه إجمالها، ولكنها، كما سبق وأشرنا، تتسم بتوجه أيديولوجي وفلسفي مختلف عن توجه كل الإدارات السابقة. ومع أن الرئيس أوباما اضطر أحياناً، بحكم الظروف، للانحراف عن الطريق التي رسمها لنفسه، إلا أن ذلك لا ينطوي على ما يشير إلى تغيير جوهرى في توجهه إزاء القضايا العالمية عموماً، وقضية الشرق الأوسط خصوصاً.

ويشار في هذا السياق إلى أن العلاقات بين إدارة أوباما وبين حكومة نتنياهو الثالثة (الحالية) بدأت في ظل أجواء إشكالية للغاية، ويقر الآن مسؤولون كبار في الإدارة الأمريكية بأن المواقف المتشددة التي اتخذها الرئيس أوباما ووزيرة خارجيته هيلاري كلينتون، في بداية طريقهما، تجاه موضوع البناء الاستيطاني في أراضي الضفة الغربية والقدس الشرقية، وتجاهلها للتعهدات التي قطعها الإدارة السابقة في هذا الصدد، ساهما في تصعيد التوترات بين الجانبين، سواء على المستوى الشخصي أو في المجال السياسي، كما أنها أدت إلى تشدد في مواقف الجانب الفلسطيني.

تغييرات ومستجدات لا يمكن تجاهلها!

عموماً فإنه لا يمكن لإسرائيل التغاضي عما حدث من تغييرات ديمغرافية في الولايات المتحدة، والتي تعبر عن نفسها في ازدياد وزن المجموعات السكانية غير المتماثلة مع التاريخ الأوروبي، مثل المجموعات المتحدرة من أصول لاتينية وإفريقية وآسيوية، إلى جانب الانحسار النسبي لوزن النواة الأوروبية بشكل عام والانحلال- سكسونية بشكل خاص.

هناك أيضاً بعد مهم ومركزي من الناحية الإسرائيلية يتمثل في التغييرات لدى الجالية اليهودية - الأمريكية، والتي كانت وما زالت تشكل الركيزة الأساسية لدعم ومساندة دولة إسرائيل. هذه التغييرات لها أسباب كثيرة تتعلق بالذوايا المتزايدة لليهود في المجتمع الأميركي وأقول البريق الذي تمتعت به إسرائيل في السنوات الأولى لقيامها، إضافة إلى ابتعاد وضع ذاكرة المحرقة، هناك عامل آخر، ربما يكون الأخطر، وهو الموقف المتناكسر الذي تتبناه المؤسسة الدينية في إسرائيل، تجاه الجنائين (المجموعتين) الإصلاحية والمحافظ اللذين يتمتعان بنفوذ وتأثير شديدين في صفوف يهود الولايات المتحدة، هذا الواقع المتغير له انعكاسات، ليس فقط على العلاقات الإسرائيلية- الأمريكية، وإنما أيضاً على مصير الشعب اليهودي بشكل عام، وبالتالي يتعين على إسرائيل أن تكون مدركة لذلك، وأن تتعاطى

جدية أكبر مع واجباتها في مضمار التعليم والتربية اليهودية في الولايات المتحدة، وأن تنتبه أكثر للشؤون الداخلية التي تؤثر على يهود أميركا، وفي مقدمها موضوع التهود.

من جهة أخرى فقد طرأت في الفترة الأخيرة عدة تغييرات على العلاقات الخارجية للولايات المتحدة كان لها انعكاسات على العلاقات مع إسرائيل، ليس بالضرورة في الاتجاه الذي رسمته إدارة أوباما لنفسها، ويمكن القول بصورة جازمة أن الكلمة الفيصل لم تقل بعد في هذا السياق.

وقد اتضح في أكثر من موضوع- وموضوع سوري هو الأبرز منها - إن إدارة أوباما ليست متحمسة للتدخل أكثر من اللازم ناهيك عن اتخاذ موقف، في وسائل إشكالية تتطلب قرارات حازمة.

ومن بين العوامل التي لعبت وستستمر في لعب دور في اعتبارات وردود فعل واشنطن، أحداث ما يسمى بـ «الربيع العربي» والتي تحاول شخصيات في الإدارة الأمريكية تسويقها كطور بيزر التوجه الذي اتبعه الرئيس أوباما، والذي عبر عن نفسه في «خطاب القاهرة». وقد قضى الخط الرسمي للإدارة بوجود تأييد ومساندة التحولات (ثورات «الربيع العربي»)، التي تتجلى بشكل رئيس في الانتخابات، بصرف النظر عن مسائل من قبيل أيديولوجيا المنتخبين وحقوق النساء وحرية الإنسان، وما شابه.

هذا التوجه تضمن في الماضي أيضاً مساعي وجهوداً لإقامة علاقات مع «الإخوان المسلمين» في مصر ومع حركات إسلامية مشابهة في دول عربية أخرى، وسط التغاضي عن المنطلقات والمواقف المعادية لأميركا، التي تتبناها هذه القوى والحركات.

إن من شأن هذا الاتجاه، إذا ما استمر واتسع، أن يؤثر على سياسات وتحركات واشنطن المتعلقة بالشرق الأوسط، ومن ضمن ذلك مسألة النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني (على سبيل المثال: إقامة علاقات مع حكومة فلسطينية تشترك فيها حركة «حماس»).

هناك موضوع آخر أخذ يقرب في الأشهر الأخيرة إلى مركز الصدارة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وهو موضوع إيران وبرنامجه النووي. هذه المسألة تحتل أيضاً محور المحادثات الإستراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وتلقي بظها على مسائل كثيرة أخرى.

ويمكن القول أن الموضوع الإيراني ينطوي بالتأكيد على إمكانية لتحقيق تقارب منقطع النظير بين حكومة إسرائيل والإدارة الأمريكية، كما يمكن له من جهة أخرى أن يثير خلافات شديدة بين الجانبين. ولا بد من الإشارة في هذا السياق إلى أن التعاون الأمني بين أميركا وإسرائيل بلغ - وليس بسبب إيران فقط- مستويات غير مسبوقة، على الرغم من أية خلافات ظهرت في مواضيع أخرى، الأمر الذي يبرهن مجدداً على صحة ما طرح هنا، وهو أنه لا توجد بالضرورة، وفي جميع الحالات، علاقة محضة بين الجوانب المختلفة للعلاقات الأمريكية - الإسرائيلية.

الدعم الأميركي السخي.. قلق غير مبرر!

كما سبق وأشرنا، فإن ثمة موضوعاً آخر لا يجوز التغاضي عنه، على الرغم من أن تجربة السنوات الأخيرة تظهر بالذات أنه لم يكتب زحماً كبيراً، وهو الأصوات التي ترددها بعض أوساط الطبقة السياسية الأمريكية، سواء البيمينية أو اليسارية، ضد المساعدات (أو المساعدات المبالغ فيها كما يزعم) التي تقدمها الولايات المتحدة لإسرائيل. فثمة من يدعي أن الأزمة والمصعوبات المالية التي تواجهها الولايات المتحدة تقتضي تقليص، أو حتى إلغاء هذه المساعدات، وهناك من يشك في مصلحة واشنطن الاستراتيجية في هذا الصدد. ويحاول آخرون دفع نظرية فحواها أنه في ظل غياب شراكة القيم التي تورفت في الماضي، فقد زال الأساس للعلاقات الخاصة بين الدولتين.

وتنشط حالياً في صفوف الحزب الديمقراطي بالذات، وبطبيعة الحال في صفوف اليسار الأكاديمي الأميركي، عناصر تتجاهل إسرائيل وتنتقد عا، على الرغم من أن التأييد الذي تحظى به الأخيرة، سواء في صفوف الطبقة السياسية الأمريكية، أو في الكونغرس بمجلسيه وتكتليه، ما زال في أعلى مستوياته.

لكن إذا ما عدنا إلى موضوع إيران فإن من الواضح للكثيرين في الطبقة السياسية الأمريكية وكذلك في مراكز الأبحاث، أن مكانة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وربما في العالم بأسره، باتت تتوقف على نجاحها أو فشلها في إحباط مساعي طهران لامتلاك قدرة نووية حربية، وكذلك سعيها لسيطرة هيمنتها الإقليمية في المنطقة. كن السؤال هو: إلى أي حد الإدارة الأميركية الحالية همة حقاً أو مستعدة لمواجهة هذه التهديدات الجيو- سياسية (أو إذا ما كانت ترى في ذلك تحدياً كبيراً)؟

في هذا السياق يمكن القول أيضاً إن الخطوات الإستراتيجية التي اتخذتها واشنطن مؤخراً في حوض المحيط الهادئ، والموجهة ضد الصين، ونقل مركز ثقل السياسة الاستراتيجية من الشرق الأوسط باتجاه جنوب شرق آسيا (لغاية الآن نظرياً أكثر منه عملياً)، هي دليل على اتجاهات التفكير السائدة في واشنطن.

تلخيص

يمكن الافتراض أن الولايات المتحدة، لن تتخلى، خلال العامين المتبقين من ولاية إدارة الرئيس أوباما- على الرغم من فشل التحركات والمساعي الأخيرة التي قام بها وزير الخارجية جون كيري- عن تدخلها في موضوع النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني. صحيح أن الرئيس أوباما تحدث، كما اقتبس عنه، عن «استراحة»، إلا أن هذه المهلة، أو الاستراحة لن تستمر لوقت طويل جداً، وستظهر الأشهر القريبة إذا ما كانت إدارة أوباما قد استخلصت الاستنتاجات السليمة من فشل خطواتها الأخيرة، كان تقرر مثلاً القيام بمحاولة لـ «إملاء» صيغة تسوية من هذا النوع أو ذلك، أو أن تشجع مبادرات وخطوات أحادية الجانب يقوم بها أحد طرفي النزاع، أو أن تعارض مثل هذه الخطوات، وتبادر من طرفها إلى خطوات إقليمية بمشاركة حلفائها التقليديين في العالم العربي (رغم أن فرصة ذلك تبدو الآن ضئيلة جداً في ضوء استياء جزء من الدول العربية من سياسة إدارة أوباما فيما يتعلق بموضع الملف النووي الإيراني).

كذلك لا يجوز أيضاً تجاهل إمكانية أن تبادر إسرائيل ذاتها في القريب إلى اقتراح خطة جديدة لدفع العملية السياسية مع الجانب الفلسطيني، وإذا ما شك ذلك حقاً تطوراً سياسياً فإن من المتوقع أن يكون لذلك تأثير، سواء كان إيجابياً أو سلبياً، على رسم وتشكيل ملامح السياسة الأمريكية، وعلى العلاقات الإسرائيلية - الأمريكية خلال العامين المقبلين.

في الإجمال، مهما يكن من أمر فقد اجتازت «العلاقات الخاصة» بين الدولتين- على الرغم من حالات الصعود والهبوط المؤقتة- اختبار الزمن، الذي برهن على أنها لا تتوقف بالضرورة على أداء وسياسة هذه الإدارة أو تلك، أو على أداء حكومة إسرائيلية بعينها. مع ذلك فإنه لا يجوز النظر إلى هذه العلاقات كشيء بديهي، وإنما ينبغي العمل على تنميتها وتطويرها بصورة دائمة.



إسرائيل تعتبر أن الضجة الإعلامية حول «داعش» أكبر من مقاساته الحقيقية!

باحثون إسرائيليون: يبدو أن الدولة الأكثر تهديدا من جانب «داعش»، في هذه المرحلة، هي الأردن. ومنها قد يصل التهديد إلى حدود إسرائيل والسلطة الفلسطينية، ومناطق شبه جزيرة سيناء ودهورة المنطقة إلى مواجهة عنيفة واسعة النطاق



مسيرة لعناصر «داعش» في العراق

تمكن تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» (داعش) من احتلال أجزاء من العراق وسورية واحتلال معبر بين العراق والأردن. وفي مقابل ذلك، تجري محاولات لتشكيل تحالف بين كل من إيران والعراق وسورية والأردن من أجل ممارسة «داعش» ووقف تقدمه، فيما تحدثت تقارير عن احتمال دخول الولايات المتحدة وإسرائيل في الحرب، وأن إسرائيل قد تتدخل في هذه الحرب في حال حاول «داعش» احتلال مناطق في شرق الأردن.

وتتابع إسرائيل نشاط «داعش» وتقدم قواته لعدة أسباب. السبب الأول يتعلق باحتلال هذا التنظيم الإسلامي المتطرف مناطق في سورية والعراق واحتمال توغله في الأردن، وتطلعه إلى محو الحدود بين الدول. وسبب آخر يتعلق بتقارير تتحدث عن وجود عناصر من «داعش» عند حدود إسرائيل مع مصر، في سيناء، ومع سورية، في مرتفعات الجولان غير المحتلة. لكن السبب الأهم الذي يثير قلقا في إسرائيل هو المساعي الرامية إلى تطوير تنسيق أمني ضد هذا التنظيم بين الولايات المتحدة وإيران.

وعبر مسؤولون سياسيون إسرائيليون عن قلق حكومتهم من تعاون أميركي - إيراني محتمل في العراق، في أعقاب سيطرة «داعش» على مناطق واسعة من العراق. وكان وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، قد تحدث مؤخرا عن احتمال تعاون كهذا. ونقلت إذاعة الجيش الإسرائيلي، في ١٩ حزيران الفائت، عن المسؤولين الإسرائيليين قولهم إن «الحديث يدور عن خطوة أخرى توضع من خلالها الولايات المتحدة مصالحها ومصالح إدارة (الرئيس باراك) أوباما قبل المصالح الإسرائيلية».

وأضاف المسؤولون، وفقا للإذاعة، أنه «بعد أن سحب أوباما القوات من العراق فإنه لا يريد إعادة هذه القوات ويفضل أن تنفذ إيران العمل لصالحه، ما يعني أن الولايات المتحدة لن تتمكن من ممارسة ضغوط على إيران بكل ما يتعلق بالمحادثات حول البرنامج النووي الإيراني وستضطر إلى تليين موقفها».

وقال الوزير الإسرائيلي عوزي لاندوا إن «إسرائيل تحاول وقف هذه العلاقة بين واشنطن وطهران». لكن وزارة الخارجية الإسرائيلية رفضت التطرق إلى الخطوات التي تنفذها إسرائيل من أجل منع «هذا الحلف الجديد»، بينما تشير التقديرات إلى أن إسرائيل تعزز القيام بحملة دبلوماسية ضد الولايات المتحدة في عواصم دول أوروبية، بينها ألمانيا وفرنسا وبريطانيا «من أجل وقف هذا التعاون الإشكالي».

«داعش» لا يشكل تهديدا مباشرا وادها على إسرائيل

قدر الباحث في «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، يورام شفايتسر، الأسبوع الماضي، أنه «لا يوجد تهديد مباشر وادها على أمن إسرائيل نتيجة للأحداث في العراق. رغم أن الأجزاء التي تبثها هذه الأحداث من شأنها أن تؤثر على تقوية تنظيمات الجهاد العالمي التي تنشط في الدول المجاورة لإسرائيل. ورغم أن صورة الوضع في سورية تظهر أن التهديد المحتمل على إسرائيل قد يأتي من جهة تنظيم جبهة النصرة، الحاضر إلى جانب الجبهة الإسلامية، في مرتفعات الجولان السورية وعند حدود الأردن (مع سورية)، إلا أنه، حتى الآن، لم توجه هذه التنظيمات أسلحتها نحو إسرائيل ولا يمكن ربطها مباشرة مع معظم حوادث إطلاق النار المتقطعة التي نفذت ضدها من الجانب السوري، لكن احتمال التصعيد من جانب هذه التنظيمات في هذه الجبهة قائم».

وفسر شفايتسر تقديراته بعدم تشكيل «داعش» تهديدا على إسرائيل بالعوامل التالية:

أولا: «داعش» هو جزء من معسكر الجهاد العالمي، لكنه متنازع مع تنظيم القاعدة. وبرز هذا النزاع من خلال الخلافات بين زعيم «داعش» أبو بكر البغدادي، وزعيم القاعدة، أيمن الظواهري، وأدى هذا النزاع إلى طرد «داعش» من تحالف التنظيمات الذي شكله القاعدة مع عدد من شركائه الأساسيين. ولذلك فإن الاستخدام الراجح لتسمية «قوات القاعدة في العراق» يجافي الواقع وهو يعظم عبئا اسم القاعدة، الذي يتمتع بتفخيم قوته في المكان الذي ليس لأثقاله.»

ثانيا: انتصارات «داعش» في العراق نابعة، قبل أي شيء آخر، من غياب الشرعية الشعبية لرئيس الحكومة العراقية «النيجي»، نوري المالكي، ومن الضعف البالغ للجيش العراقي ومن الإخفاقات الكبيرة لقادته، أكثر مما من كون انتصارات التنظيم نابعة من قوة وقدرات عسكرية غير مسبوقة. وقد تميز جزء من نشاط التنظيم في غرب العراق بغزوات على غرار «ضرب وهرب» ووجود عسكري رمزي في الأماكن التي احتلها وبتنظيم مسيرات عسكرية تظاهرية. وفي المناطق التي نجح فيها

«داعش» برفع رايته، حدث ذلك بالأساس بسبب عدم اهتمام وانعدام المقاومة من جانب السكان المحليين. وقد ساعده في ذلك العداء العميق لنظام المالكي، الذي يميز ضد السنة، الذين اعتبروا هذا التنظيم على أنه أفضل الشرور، وعلى ما يبدو أن مقاومة السكان للتنظيم قد تاجلت إلى موعد يقرر فيه محاولة فرض نمط حياة إسلامي متطرف وصارم. ثالثا: تفاخر «داعش» والضجة الإعلامية الكبيرة حوله أكبر بكثير من مقاييسه. فالأرقام التي تتحدث عن حجم قواته ليست موثوقة ولا تتعدى، في أفضل الحالات، العشرة آلاف مقاتل وبينهم متطوعون أجانب. وهذه لا تشكل قوة كافية من أجل احتلال وإدارة العاصمة بغداد، التي توجد لنظام المالكي وسكانها مصالح جوهرية بالدفاع عنها في إطار حماية سلامة الدولة. كذلك فإن «داعش» لا يملك القوة للسيطرة بشكل كامل على المناطق التي يحتلها في العراق، وفرض نظام إسلامي متطرف فيها. وهذا التنظيم بعيد عن بسط سيطرته على أجزاء واسعة في سورية أيضا.

رابعا: التخوف والقلق الذي يثيره نجاح «داعش» لدى الدول المجاورة للعراق، وفي مقدمتها إيران وتركيا والأردن، من شأنها أن تشكل عائقا أمامه. وحتى لو تمكن التنظيم من احتلال مناطق في بغداد وبدأ يهدد الأمن القومي للدول المجاورة فإن التوقعات تشير إلى أنه سيكون هناك تدخل أميركي، ولو محدود. كذلك فإن إيران ستجند إلى جانب نظام المالكي، كما أن تركيا لن تجلس مكتوفة الأيدي.

لكن من الجبهة الأخرى، حذر شفايتسر من أن الخطر الناجم عن نجاحات «داعش» في العراق، من شأنها أن تمنح دعما كبيرا للأفكاره وطريقه وتشجع تنظيمات مشابهة عديدة في الشرق الأوسط وخارجه. «والخطر المركزي في حالة كهذه نابع من الكنز الاقتصادي الهائل الذي جمعه التنظيم في العراق، بعدما استولى على أموال بنوك في المناطق التي فر منها الجيش العراقي وفشلت الشرطة المحلية في حمايتها. كذلك توجد بايدي التنظيم أموال كسبها من السيطرة على آبار نط». وبإمكان التنظيم الحصول على تأثير كبير لدى تنظيمات مشابهة له بواسطة قوته الاقتصادية. كما أن «داعش» استولى على كميات هائلة من الأسلحة النووية، وقسم منها أسلحة غربية، وستجد طريقها إلى مناطق نزاع في الشرق الأوسط وخارجه.

رغم ذلك، رأى شفايتسر أن نجاحات «داعش» في العراق وسورية، وقوته الاقتصادية، «لن تساعده في احتلال العراق ولكن بالإمكان أن تحفزها، بكل تأكيد، على استغلال موارده من أجل توسيع نشاطه إلى مناطق أخرى. وبضمنها إسرائيل، وحتى مساعدة وتمويل أنشطة تنظيمات شريكة له. من جانبه أشار محلل الشؤون العربية في صحيفة «هارتس»، تسفي بارثيل، يوم الجمعة الماضي، إلى أنه خلافا للعراق، فإن «داعش» في

سورية يتعاون مع النظام، وحتى أنه يبيعه النفط من آبار النفط القريبة من دير الزور. كذلك فإن «داعش» يحارب ميليشيات إسلامية أخرى في سورية، يواجه النظام صعوبة في دحرها، مثل «جبهة النصرة»، التي تنتمي رسميا إلى تنظيم القاعدة.

وترددت أنباء، الأسبوع الماضي، عن أن مسلحين من أبناء القبائل العراقية في شمال منطقة الأنبار قتلوا قائد «داعش» في المنطقة، وأشار براثيل إلى أن تكرر أبناء هذه القبائل من «داعش» هو «الأمل الذي تبني عليه الولايات المتحدة خطواتها السياسية من أجل لي ذراع المالكي قبيل تشكيل حكومته في بداية تموز المقبل. وفي هذه الأثناء يرفض المالكي الضغوط لكن من الجائز أن يستجيب لها بمساعدة ضغط إيراني».

ورأى براثيل أن «السؤال هوما إذا كانت الولايات المتحدة تريد وبمقدورها تغيير الإستراتيجية، وبدلا من أن تلقي بثقلها على المعارضة السورية و«المنظمات المعتدلة»، تقوم بتوجيه خطاها المتجدد نحو الأنظمة في سورية والعراق وإيران».

تدخل إسرائيلي محتمل

قال موقع «يديعوت أخرونوت» الإلكتروني، يوم السبت الماضي، إن «إسرائيل والولايات المتحدة قد تتجران إلى الحرب ضد داعش، الذي يهدد بتحويل العراق ودول أخرى إلى أقاليم إسلامية». وأفاد موقع «ديلي بيست» الأميركي بأن مسؤولين رفيعي المستوى في إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما، قالوا لنواب أميركيين في اجتماع سري إنه لا يتوقع أن يكتفي «داعش» باحتلال أجزاء من العراق وأن يتطلع إلى الأردن أيضا، وأنه إذا شعر الأردن بأنه مهدد فإنه سيجند الولايات المتحدة وإسرائيل إلى جانبه.

وفقا للموقع الإلكتروني الأميركي، فإن دبلوماسيين إسرائيليين أبلغوا نظراءهم الأميركيين بأن إسرائيل ستكون مستعدة لشن عملية عسكرية «من أجل إنقاذ المملكة الهاشمية». كذلك نقلت «يديعوت أخرونوت»، عن مسؤول أردني قوله على خلفية نجاحات «داعش» في العراق ونشاطه عند الحدود الأردنية، إنه «يوجد تعاون جيد بيننا، بما في ذلك بشأن استقرار داعش في العراق وسورية، وأيضا على خلفية وجود جهات راديكالية أخرى في الشرق الأوسط، وإسرائيل والأردن موجودتان في هدفها».

وفي هذا السياق، كتب الباحثان في «معهد أبحاث الأمن القومي»، كوبي ميخائيل وأودي ديكل، الأسبوع الماضي، أن تسرب «داعش» إلى الأردن وإنشاء قواعد له هناك، في ظل ضائقة ديمغرافية واقتصادية في الأردن، وبوجود قرابة مليون لاجئ سوري ومئات آلاف اللاجئين العراقيين فيه، سيجد حالة فوضى ويهدد وجود النظام الأردني. وأشار الباحثان إلى أن الأردن يواجه استخباريا وعسكريا «خليا متكاثرة ومتزايدة للتنظيمات

الجهادية، التي تتسلل إليه تحت غطاء موجات اللاجئين وقنوات المساعدة والتزويد للمتطرفين في سورية والتي تمر عبر الأردن». وأضاف الباحثان أنه على الرغم من أن السعودية أعلنت أنه في حال دخول «داعش» إلى الأردن فإنها سترسل دبابات «إلا أن الأردن لا يمكنه الاعتماد على مساعدة عسكرية سعودية... وإنما هو بحاجة إلى سند عسكري إستراتيجي واضح، ويبدو أنه على الرغم من أن الأردن لا يمكنه الاعتراف بذلك علنا، إلا أن السند الإستراتيجي العسكري الوحيد العملي بالنسبة له هو إسرائيل». ورأى الباحثان أن ما وصفاه بضعف تأثير الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ساهم في تحقيق «داعش» لنجاحاته.

واعتبر الباحثان أنه «بعد أن تجاوزت موجات الهلع الحدود بين الدول، يبدو أن الدولة الأكثر تهديدا (من «داعش») في هذه المرحلة هي الأردن. ومنها قد يصل التهديد إلى حدود إسرائيل والسلطة الفلسطينية، ومناطق شبه جزيرة سيناء ودهورة المنطقة إلى مواجهة عنيفة واسعة النطاق. ولذلك، فإن أي جهد مشترك أميركي - أوروبي، وإسرائيلي غير معلن، هو أمر حيوي من أجل تقوية الأردن، اقتصاديا وعسكريا. إضافة إلى ذلك، على الولايات المتحدة تقوية الابعين المعرفين على أنهم «المعسكر المعتدل»، المناهض للجهاد العالمي، من خلال بناء قوات تعاون بين لاعبي هذا المعسكر واستعدادهم في هذه المرحلة لتحقيق الاستقرار في العراق».

وأضافا أن «إسرائيل مطالبة بمواصلة الاستعداد لاحتمال تحقق سيناريو تتسرب فيه الأحداث إلى حدودها. وفي هذا السياق، عليها أن تمنع تسلل تأثير وبناء قواعد لجهات إسلامية - جهادية في مناطق السلطة الفلسطينية والإسهام في تحسين القدرة على الحكم، أمنيا واقتصاديا، للسلطة الفلسطينية».

«سرب الجراد الإسلامي سيزول»

اعتبر عميد كلية الآداب في جامعة تل أبيب والباحث المتخصص في الشؤون السورية واللبنانية، البروفسور إيال زيسر، في مقال نشره في موقع «واللا» الإلكتروني الأسبوع الماضي، أن «سرب الجراد الإسلامي

سيزول». وعبر زيسر عن موقف مناقض لموقف ميخائيل وديكل المذكور أعلاه، وكتب أن «تنظيم داعش، الذي تأسس في العام ٢٠٠٣، يحتل مكانة بين السنة في العراق وسورية، لكن ليس بمقدوره أن يحل مكان الحكم المركزي الأخذ بالتمقت، وحتى توجهه نحو الحدود (العراقية) مع الأردن لا يهددنا».

وأشار زيسر إلى أن «داعش» تأسس في العام ٢٠٠٣ على يد أبو مصعب الزرقاوي، بعد الغزوة الأميركية للعراق مباشرة، وقتل الأميركيون الزرقاوي في العام ٢٠٠٨، وبعد سنتين، في العام ٢٠١٠، قتلوا خليفته في قيادة التنظيم، أبو أيوب المصري، ومنذئذ يقود التنظيم أبو بكر البغدادي.

ورأى زيسر هو الآخر أن النجاحات التي حققها «داعش» في شرق سورية وغرب العراق، «نتيجة لضعف الدولتين العراقية والسورية... وبيز والأساس فشل الهيقي، ولم تنجح الولايات المتحدة في بناء الدولة بعد احتلالها للعراق، بإقامة مؤسسات الدولة من لا شيء وإقامة جيش عصري وغرس الديمقراطية، وذلك باستثمار مئات مليارات الدولارات، ولذلك، ليس غريبا أن يدعي الكثيرون بأن الخطأ الأكبر للأميركيين كان تفكيك الدولة العراقية التي احتلها من أيدي صدام حسين، تفكيك الجيش ومؤسسات الدولة، وإحداث ذلك الفراغ الذي تسلت إليه الحركات الإسلامية الراديكالية».

وأضاف زيسر أنه «إلى جانب ضعف دول كسورية والعراق، ثمة أهمية إلى الإشارة إلى التوتر الداخلي السائد بين أبناء الطوائف المختلفة، ففي الحالتين يدور الحديث عن السنة الذين يشعرون بخيانة الأنظمة في بلدهم التي يحكمها أبناء الطائفة الشيعية، وفي سورية الطائفة العلوية التي أساسها شيعي، ولا لعب أن أبناء الطائفة السنية في العراق وسورية مستعدون للتعاون مع مبعوثي القاعدة والتحالف معهم ضد نظام مركزي مكروه».

رغم ذلك، استبعد زيسر احتمال شن «داعش» هجوما ضد الأردن «الدولة المستقرة والصلبة وبالأساس لديها جيش قوي ومخلص وجنوده لن ينهكوا بسهولة» مثلما حدث في الجيش العراقي. وأضاف أن «مرتفعات الجولان أيضا بعيدة عن مناطق تواجد وتأثير داعش... ومقاتلو داعش لا يتواجدون بعد عند الحدود الإسرائيلية - السورية. لكن في حين قد نشأ فيه ظاهرة مذهلة جدا لنمو تنظيم راديكالي يستولي بدوره على أجزاء من الأراضي السورية والعراقية، لزام علينا أن نكون يقظين وأن تكون أعيننا مفتوحة».

محللون: سيطرة «داعش» في العراق وسورية تمنع إسرائيل من الانسحاب من غور الأردن!

عظمى مهيمنة وتستغل انهيار العروبة المعاصرة لمصلحتها. ومن الجهة الأخرى، ظهور لاعبين متطرفين ولا يشكولون دولة، وليس بالإمكان صنع سلام معهم ومن الصعب جدا ردهم».

واعتبر شافيط أن التغيرات العميقة في الدول الواقعة شرق إسرائيل تضع تحديا أمام اليسار واليمين في إسرائيل. وكتب أنه «في الظروف الإستراتيجية الحاصلة سيكون من الصعب الانسحاب من غور الأردن ولن يكون بالإمكان الانسحاب من مرتفعات الجولان، وأولئك الذين اعتقدوا أنه لم تعد هناك حاجة لجيش إسرائيلي قوي ولحذر إستراتيجي، خاب أملهم بأسرع من المتوقع. ولكن التغيير في الشرق يضع تحديا أمام اليمين الإسرائيلي أيضا: لن تكون هناك الشرعية الدولية المطلوبة لإسرائيل محتلة ومستوطنة، من أجل أن تدافع عن نفسها أمام التهديدات الجديدة، والمستوطنات اليوم تمس بالأمم القومي أكثر من أية مرة في الماضي».

وخلص شافيط إلى أن «العاصمة الإقليمية تصعب من تحقيق سلام إسرائيلي - فلسطيني، لكن ثمة حاجة إلى تقدم في المسار الإسرائيلي - الفلسطيني، وثمة حاجة إلى مفهوم سياسي جديد يواجه بصورة خلاقة الواقع المعقد، من خلال السعي إلى حلف حقيقي بين الدولة اليهودية والديمقراطية وبين العروبة السنية المعتدلة. ولن يكون بإمكان اليمين واليسار، ولا الحكومة ولا المجتمع المدني، الاستمرار في تجاهل الانعكاسات العميقة للأحداث من حولنا».

المسرح قوى سنية متطرفة ووحشية لم نشهد مثلهما من قبل. ولا توجد دولة قومية عربية ولا جيش عربي قوي في الشرق، لكن توجد فوضى عارمة».

وأضاف أن «الضعف الداخلي للقومية العربية والغباء المتواصل للسياسة الأميركية تسببا بتفكك النظام الإقليمي النسبي، وحلت مكان الجبهة الشرقية القديمة جبهة شرقية جديدة تتميز بانعدام الاستقرار واليقين». ورأى شافيط أن جبهة إسرائيل الشرقية الجديدة لا تشبه أبدا الجبهة الشرقية القديمة، التي كانت مؤلفة من العراق، تحت حكم صدام حسين، وسورية، تحت حكم حافظ الأسد، وأنه «في العقد المقبل لن تنشب حرب يوم غفران جديدة» في إشارة إلى حرب أكتوبر العام ١٩٧٣. «جيوش عربية نظامية لن تجتاز الحدود ودبابات سورية لن تدخل مرتفعات الجولان. لكن المزج بين سلاح متطور وجيوش إسلامية من شأنه التسبب بهزات إقليمية تقترب من حدودنا، وعلامات الاستفهام أكثر من علامات التعجب، ما هو مصير الأردن؟ هل سيمصب وسط العراق وجنوب سورية أفغانستان؟ هل سيتحول قطاع غزة إلى صومال؟ ما هي انعكاسات نشوء مساحات هائلة لا تخضع لسيطرة دول ولسيادة واضحة؟».

وأردف شافيط أن ثمة أمرا واحدا واضحا هو أن «الخطر الجديد المائل على إسرائيل في العهد الجديد مضاعف. من جهة، تحول إيران إلى دولة

الإسرائيلي. واعتبر أنه «من هنا ندرك حجم الخطر الوجودي الكامن في مطالب وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، بتسليم غور الأردن إلى أيدي عربية، فهذا يعني أن داعش كان سيصل إلى هناك بسرعة، ومنه إلى يهودا والسامرة (أي الضفة الغربية)، ثم سيتوقف وسط البلاد عن الوجود».

وتابع أنه «على ضوء التهديد المقرب، لزام علينا أن نعمل عكس ما يطالب به وزير الخارجية الأميركي. علينا إغلاق الحدود مع الأردن بحدار، وفي غور الأردن أيضا، وإقامة سلسلة من مستوطنات الناحل (الشبيبة الطليعية الإسرائيلية) العسكرية والسيطرة على المنطقة كخطوة أمنية. وواضح أنه ينبغي تعزيز الاستيطان هناك، مثلما ينبغي تعزيزه في العرابا وسهل بيسان، إذ أن «الربيع العربي» اتضح أنه ربيع جهادي من العصور الوسطى، يفكك دولا وأنظمة وحدودا، وعلينا أن نكون مستعدين».

تحديات أمام اليمين واليسار الإسرائيلي

من ناحيته أشار المحلل السياسي في صحيفة «هارتس»، آري شافيط، إلى أنه «في الشهر الأخير طرأت تغيرات دراماتيكية في الشرق، انتعاش معين للنظام الموالي لإيران في دمشق، والتأثير الإيراني المتزايد في بغداد والتعاظم العسكري لحزب الله، خلق محورا شيعيا - راديكاليا قويا جدا. وفي المقابل، فإن ظهور داعش الجفائي وضع على

تلوث الهواء في إسرائيل - من الأعلى في العالم!

تقرير منظمة الصحة العالمية حول التلوث البيئي في مدن مختلفة في شتى أنحاء العالم: إسرائيل تحتل المرتبة الـ ١٢ في مستوى تلوث الهواء من بين ٩١ دولة شملها التقرير: التقرير يؤكد معطيات خطيرة كان الائتلاف من أجل صحة الجمهور، كشف عنها في تقرير نشره قبل بضعة أشهر وعنوانها: ثمة ارتفاع حاد ومطرد في انتشار بعض الأمراض الخطيرة جدا بل الفتاكة في إسرائيل من جراء مستويات التلوث البيئي المرتفعة فيها!

مستوى تلوث الهواء في إسرائيل هو من بين الأعلى في العالم وهو يعادل أضعاف مستويات التلوث في كبريات المدن في العالم فيما تحتل إسرائيل المرتبة الثانية عشرة من حيث مستويات تلوث الهواء فيها، وذلك من أصل ٩١ دولة شملها المسح - هذه هي النتيجة التي خص إليها تقرير جديد نشرته منظمة الصحة العالمية، مؤخرا، ويشمل عرضا للأوضاع البيئية في ١٦٠٠ مدينة في ٩١ دولة مختلفة في شتى أنحاء المعمورة، من بينها ١٦ مدينة في إسرائيل.

ويؤكد التقرير أن تلوث الهواء في جميع المدن الرئيسية في دول العالم عموما يشهد تفاقما متواصلا في الفترة الواقعة بين الأعوام ٢٠٠٨ و ٢٠١٣.

وأظهر المسح، الذي أجرته منظمة الصحة العالمية، أن مستويات مرتفعة جدا من تركيز المادة الجزيئية (PM١٠) ومدى انتشارها في الجو سجلت في جميع المحافظات في دولة إسرائيل. ويعتبر تركيز هذه المادة مؤشرا معتمدا في مختلف أنحاء العالم إلى مستوى تلوث الهواء.

ويظهر من التقرير أن مدينتي عسقلان (أشكول) وموديعين هما المدينتان اللتان لا يوصى، قط، باستنشاق الهواء فيهما إذ يبلغ تركيز المادة الجزيئية في الأولى (عسقلان) ٧٥ وفي الثانية (موديعين) ٧٠. وتليهما، على مسافة غير بعيدة في التدرج، مدينة بئر السبع، ثم مدينة بيت شيمش، فكيبوتس "إيرز" في جنوب البلاد، ثم مدينة تل أبيب، حيث يتراوح مستوى تركيز المادة الجزيئية فيها بين ٦٧ و ٦٨. وبينما يتراوح تركيز هذه المادة في مدينتي حيفا والضفيرة بين ٤٥ و ٤٦ "قط"، علما بأن منظمتين بيئيتين عدتت معارك واسعة بغية الإعلان، رسميا، أن هاتين المدينتين منكوبتان بالتلوث الهوائي!

وتكتسب هذه المعطيات دلالات أكثر خطورة وإثارة للقلق على خلفية كون المدن الإسرائيلية عامة، والتي شملها المسح خاصة، أصغر من المدن الفرنسية في مختلف أنحاء العالم بكثير جدا، وبكل المقاييس: من حيث المساحة، عدد السكان، حجم النشاط الاجتماعي - الاقتصادي والصناعي فيها. ومما يوضح هذا الفرق الشاسع، ويؤكد مدى خطورة هذه النتائج بالتالي، أن مستوى تركيز الجزيئات في العاصمة الألمانية برلين، مثلا، بلغ ٢٤ فقط، ومثله بالضبط في العاصمة الفرنسية باريس، بينما بلغ في العاصمة البريطانية لندن ٢٢ وفي العاصمة الأسترالية سيدني ٩ فقط!

ومما "يعزي" إسرائيل في معطيات هذا التقرير ونتائج شديدة القمامة، أن ثمة مدنا في العالم "تسبق" المدن الإسرائيلية من حيث مستويات تلوث الهواء فيها، فقد وجد المسح أن مستوى التلوث الهوائي الأعلى في العالم، قاطبة، هو في أفغانستان، التي وصل تركيز المواد الجزيئية فيها إلى (١٣٣٤) مما يشكل خطرا جسيما، جديا وملومسا، على صحة المواطنين فيها. وتليها إيران التي يبلغ فيها تركيز المواد الجزيئية ٣٢٠، ثم الهند التي يبلغ فيها تركيز هذه المواد ٢٠٠. تليها بنغلاديش والسنغال ومنغوليا. أما في الصين، فيبلغ مستوى تركيز المواد الجزيئية في الهواء ١٢١ فقط (في العاصمة بكين).

ويوضح التقرير أن نحو نصف سكان المدن معروضون لمستوى مرتفع بشكل خاص من تلوث الهواء، بما لا يقل عن ٢٥ ضعف من المستويات الموصى بها من قبل منظمة الصحة العالمية. ومن شأن هذه الحقيقة - طبقا لما تؤكدته منظمة الصحة العالمية - أن تعترض سكان العالم إلى مخاطر صحية شديدة الخطورة وبعيدة المدى، هذا، في الوقت الذي تبين - من التقرير - أن ١٢٪ فقط من المدن التي تم فحصها ومسمحا بيئيا تتمتع بمستويات منخفضة من تلوث الهواء، أقل من الحد الأدنى الذي وضعته المنظمة، باعتباره مستوى غير ضار بالصحة.

وتقدر المنظمة العالمية أن تلوث الهواء كان مسؤولا عن ٣٫٧ مليون حالة وفاة في العالم خلال العام ٢٠١٢، وخاصة بين الأشخاص الذين هم دون سن الـ ٦٠ عاما. وتتعدد المنظمة أيضا على أن تضافر تلوث الهواء البيئي العام مع تلوث الهواء الداخلي يشكل واحدا من مسببات الوفاة الأكثر خطورة في العالم.

وفي مقارنة مع سنوات سابقة، تبين أن تلوث الهواء يزداد تفاقما، وذلك بسبب العناصر المصنعة الكثيرة التي تساهم في ذلك، بما في ذلك استخدام الوقود الأحفوري (Fossil fuels)، مصانع الفحم الحجري، كثرة استخدام المركبات الخاصة، وانعدام الكفاءة في استخدام الطاقة في المباني. وحسب أقوال خبراء من منظمة الصحة العالمية، يمكن تحسين مستوى التلوث بواسطة وضع سياسات تنظيمية، كما حدث فعلا في بعض المدن في العالم.

التلوث البيئي وارتفاع كبير في انتشار أمراض الفتاكة في إسرائيل

ويأتي تقرير منظمة الصحة العالمية هذا يؤكد المعطيات المقلقة التي كان الائتلاف من أجل صحة

الجمهور» (وهو جمعية مستقلة تعمل لخفض نسبة ومستويات المرض من جراء التلوث البيئي) قد كشف عنها في تقرير نشره قبل بضعة أشهر، وعنوانها: ثمة ارتفاع حاد ومطرد في انتشار بعض الأمراض الخطيرة جدا، بل الفتاكة، في إسرائيل من جراء مستويات التلوث البيئي المرتفعة فيها!

وتحدث تقرير - الائتلاف من أجل صحة الجمهور - عن أمراض عينية، بشكل خاص، أبرزها سرطان الرتتين، سرطان الدم، سرطان الغدد الليمفاوية وغيرها. وأشار التقرير إلى حقيقة أن أكثر من خمس المصابين الإسرائيليين بسرطان الرئة، بشكل خاص، ليسوا من مدخني السجائر، ما يعني أن عوامل تلويثية أخرى كانت السبب المباشر، أو غير المباشر، في الإصابة بهذا المرض.

ولفت التقرير إلى أن أبحاثا عديدة أجريت في مختلف أنحاء العالم أثبتت وجود علاقة مباشرة وقوية بين نشوء مرض السرطان وتطوره وبين التلوث في ملوثات بيئية مختلفة (تدخل إلى جسم الإنسان عن طريق التنفس، ومن هناك إلى الدورة الدموية، لكنها تدخل أيضا من خلال أغذية مختلفة، وخاصة الخضروات والفواكه التي يتم رشها بمبيدات الحشرات أو تلك المزروعة في مناطق ملوثة، أو من خلال تناول لحوم كائنات حية تعرضت لملوثات بيئية).

وكان من بين الأبحاث الرئيسية التي أكدت العلاقة المباشرة بين الملوثات البيئية وبين انتشار هذه الأمراض سلسلة أبحاث أجريت بمبادرة وتمويل الحكومة الفرنسية وتم خلالها فحص التأثيرات الصحية لبعض مستويات مرتفعة من مادة كيميائية تسمى «ديوكسين» من المحارق التي يجري فيها إحراق النفايات المنزلية. فقد أظهرت هذه الأبحاث أن السكان الذين كانوا يقطنون في مناطق قريبة من المحارق كانوا معرضين لمستويات مرتفعة جدا من «الديوكسين»، فكاروا بالتالي ونتيجة لذلك، أكثر عرضة بـ ٢٣ مرة للإصابة بسرطان الغدد الليمفاوية من السكان الذين كانوا يقطنون في مناطق بعيدة عن تلك المحارق فتعرضوا لمستويات متدنية جدا من هذه المادة الملوثة.

وتبين من مقارنة المعطيات الخاصة بالوضع البيئي في إسرائيل مع المعطيات حول الوضع ذاته في ١٥ دولة أوروبية أن نسبة الوفيات بين النساء الإسرائيليات من جراء مرض السرطان تدرج في المرتبة السادسة، وهي مرتبة مرتفعة نسبيا، بينما كانت نسبة الوفيات بين الرجال الإسرائيليين من جراء المرض نفسه في المرتبة الـ ١٤.

وحذر الائتلاف من أجل الصحة البيئية من أن هذه المعطيات الخطيرة جدا - لا تشغل بال أحد في المؤسسات الحكومية والرسمية المختلفة... فالظاهرة لا تحظى بأي تحرك لائق، إذ أنها ليست على جدول أعمال وزارة الصحة، لا في مجال إجراءات الرقابة ولا في مجال رصد الموارد والميزانيات ولا في مجال رفع الوعي بين المواطنين.

ويؤكد قادة هذا الائتلاف أن «مكافحة تفشي هذه الأمراض تستدعي، بالضرورة، تحركا حكوميا ورسميا إسرائيليا فوريا وحازما في اتجاه إدخال تغيير جوهري، بل دراماتيكي، في مقاييس التلوث البيئي، وهي مسألة معقدة وموضع خلاف كبير».

مناطق ليس من الصحي السكن فيها!

يشير تقرير "الائتلاف من أجل صحة الجمهور" إلى أن "منطقتي حيفا وعكا، بوجه عام، تحتلان صدارة المناطق الأكثر عرضة للإصابة بأمراض السرطان والموت من جرأها. وعند الحديث عن سرطان الرتتين وسرطان الغدد الليمفاوية، تنضم إليهما أيضا مناطق صفد، طبريا، العفولة، تل أبيب وبئر السبع!"

وعلى خلفية تراجع نسبة المدخنين في إسرائيل باستمرار خلال السنوات الأخيرة، وكذلك في المناطق التي سجل فيها ارتفاع في مستويات الإصابة بهذه الأمراض، "فمن المرجح الافتراض بأن عوامل جغرافية هي التي تقرر في هذا الشأن، علاوة على كون هذه المناطق معرضة للتلوث البيئي، الذي يسهم في رفع نسبة الإصابة بالمرض".

ويقول التقرير إن "المشكلة الرئيسية الأكبر في منطقة تل أبيب، مثلا، هي محاور المواصلات الرئيسية الشديدة الاكتظاظ، ما يشكل مصدرا أساسيا للتلوث البيئي. أما في منطقة حيفا، فعلاوة على مشكلة المواصلات وما ينبعث منها من ملوثات، هناك عدد كبير من المصانع المتخصصة بالصناعات الكيماوية والثقيلة، وهي قريبة جدا، نسبيا، من المناطق والأحياء السكنية".

وأما في المناطق الشمالية من إسرائيل، فهناك - كما يقول التقرير - "نشاط مكثف جدا في مجال محارق النفايات المنزلية والزراعية، فضلا عن مصانع صلب، صغيرة وكبيرة على حد سواء، من دون أية رقابة رسمية، ناهيك عن أعمال رش المبيدات التي تجري هناك بوتائر عالية جدا".

أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، قبل أكثر من أسبوعين، أنه سيدع أطباء إسرائيليون يوافقون على إطعام الأسرى الإداريين الفلسطينيين ممارسات تريد تطبيقها ويصطدم تنفيذها بالقانون الدولي والمعاهدات الدولية، تسعى إلى سن قانون يجيزها. ويأتي تصريح نتنياهو في أعقاب سجل حاد في إسرائيل حول التغذية القسرية للأسرى، ومعارضة نقابة الأطباء الإسرائيلية ذلك.

ونكرت تقارير إعلامية إسرائيلية أن نتنياهو قرر إرجاء التصويت في الكنيست على مشروع قانون إطعام الأسرى عنوة، والذي كان من المقرر التصويت عليه بالقراءتين الثانية والثالثة. لكن لجنة الداخلية التابعة للكنيست استمرت في مناقشة مشروع القانون في هذه الأثناء واضطر نتنياهو إلى اتخاذ هذا القرار بعد أن طالبه رئيس حزب «يوجد مستقبل» ووزير المالية، يائير ليد، بإرجاء التصويت كي يتسنى إجراء «نقاش عميق» حول عشرات التحفظات التي قدمتها عضو الكنيست يفعات كاريف، من حزب «يوجد مستقبل»، التي تقود المعارضة لمشروع القانون داخل الائتلاف الحكومي. ونقلت صحيفة «هآرتس» عن مصادر في حزب «يوجد مستقبل» عدم استبعادها إمكانية أن لا يلتزم نواب «يوجد مستقبل» بالطاعة الائتلافية وأن يصوتوا ضد مشروع القانون في حال رفض طيبهم إرجاء التصويت عليه.

وكان المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية، يهودا فاينشتاين، قد أعلن، عن تأييده للصيغة الحالية لمشروع القانون واعتبر أن "القانون تناسبي ومتوازن"، بادعاء أن إطعام الأسرى عنوة سيتم بعد مصادقة محكمة مركزية، وأنه لن يتم إرغام أطباء على إطعام أسرى خلفا لما يمليه عليه ضميرهم. وتذرع فاينشتاين لتبرير تأييده للقانون بأنه يوجد إجراء مشابه في دول متطورة في العالم.

كذلك طالب رئيس كتلة حزب العمل، عضو الكنيست إيتان كابل، في رسالة بعث بها إلى نتنياهو، بإرجاء التصويت على مشروع القانون بسبب العملية العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية.

وقال كابل في رسالته "في التوقيت الحالي، وفيما نحن نبذل جهودا من أجل لفت أنظار المجتمع الدولي إلى موضوع أبحاثنا المخوفين، فإن هذا الإجراء (سن القانون) يعكس غياب سياسيا. والاستمرار في دفع القانون قدما سيثير ضجة عالمية بينما يتطلب الأمر حكمة وهدوء، ومن شأن سنه أن يعود بالفائدة على كارهينا وأن يمس بالجهود المبذولة من أجل إعادة الأبناء إلى بيوتهم" إشارة إلى المستوطنين الثلاثة الذين فقدت آثارهم منذ أكثر من أسبوعين وتقول إسرائيل إن فلسطينيين اختطفوهم. وطالب كابل نتنياهو بأن "يسقط مشروع القانون من أجنته أو بإرجائه على الأقل إلى أيام أقل حساسية".

وفيما وضع نتنياهو كل ثقله من أجل سن مشروع القانون، قدمت كاريف ٢٥ تحفظا عليه، بهدف وضع صعوبات أمام سلطة السجون لدى إطعامها الأسرى عنوة. وبين الطلبات التي قدمتها كاريف، إرجاء تطبيق القانون، في حال سنه، لنصف عام بهدف التأكيد من أنه "ليس شخصيا" وأنه لا يهدف إلى التعامل مع إضراب الأسرى الإداريين الفلسطينيين عن الطعام، الذي يدخل اليوم يومه الـ ٦٢ على التوالي.

وأثار مشروع القانون ضجة في إسرائيل. ووقع أكاديميون وشخصيات عامة على عرائض ضد ذلك بهدف إقناع أعضاء كنيست بالتراجع عن تأييدهم لمشروع القانون. وتم إرسال هذه العرائض إلى الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس، والرئيس المنتخب رؤوفين ريفلين.

مشروع القانون

مشروع القانون المقترح عبارة عن تعديل لقانون مرسوم السجون. وكانت وزارة الأمن الداخلي الإسرائيلية قد بادرت إلى هذا التعديل في أعقاب إضراب الأسرى الكبير، في نيسان العام ٢٠١٢، عندما بدأ ١٦٠٠ أسير فلسطيني إضرابا عن الطعام، ألزم في نهايته سلطة السجون الإسرائيلية بالتفاوض مع الأسرى الفلسطينيين. في أعقاب ذلك بدأت وزارة الأمن الداخلي بالعمل من أجل تعديل «مرسوم السجون»، فيما يتعلق بالتعامل مع الأسرى المضربين عن الطعام. وشاركت في صياغة التعديل المطروح حاليا وزارتا العدل والصحة. ويخول تعديل القانون رئيس المحكمة المركزية أو نائبه بالسماح، وليس بالإزام، بمنح «علاج طبي» للأسير المضرب عن الطعام، وذلك على الرغم من معارضة الأسير لذلك. لكن لجنة الداخلية التابعة للكنيست، وفي عملية تضليل مقصودة، شطبت من مشروع القانون أي ذكر لعملية الإطعام عنوة، من أجل تمكين الدولة من مواجهة التماسات إلى المحكمة العليا ضد مشروع القانون.

وفي مركز مشروع القانون، وخلافا للجان الأخلاقيات المهنية الطبية، الادعاء بأن المحكمة قادرة على رؤية الصورة الكاملة، وبما يتعدى الحالة الصحية للأسير، وأن تأخذ بالحسبان اعتبارات مثل تأثير الإضراب عن الطعام على الطاعة والنظام في السجون، وتأثير ممارسة الضغوط على سلطات السجون والمس بأمن الدولة.

سجل حاد في إسرائيل حول قانون التغذية القسرية للأسرى!

نتنياهو أرجأ التصويت على مشروع القانون في الهيئة العامة للكنيست

بسبب المعارضة الواسعة له لكنه يبدو مصراً عليه!



في القدس... تضامنا مع الأسرى المضربين عن الطعام، الأسبوع الماضي. (أفب)

التأكيد مجددا على الموقف المعارض بشدة لإطعام الأسرى عنوة.

وأكد إيدلمان أن «أخلاقيات مهنة الطب تتغلب على القانون، وحتى لو سنوا القانون الذي يلزم بذلك، فإن على الطبيب أن يرفض. ويعمل أطباء، في أنظمة مستبدة بموجب قوانين ويشكل مخالف مع آداب المهنة، وأدى ذلك إلى حدوث أكثر الأمور فظاعة في التاريخ». وحذرت المستشارة القانونية لنقابة الأطباء العالمية، المحامية ليئا فافنر، من أنه في حال المصادقة على إطعام الأسرى عنوة، فإن هذا الأمر سيؤدي إلى عواقب وخيمة فيما يتعلق بعضوية إسرائيل في نقابة الأطباء العالمية. وقالت «سنعمل من أجل عدم حدوث ذلك، لكن لا شك في أن هذا سيناريو مقلق».

«قانون غير أخلاقي»

تبين من ردود فعل مسؤولين في جهاز الصحة الإسرائيلي أن هذا الجهاز يعارض بشدة مشروع القانون لإطعام الأسرى عنوة، وأكدوا أن المعاهدات الدولية تشدد على أن الإطعام عنوة هو تعذيب ولا يتماشى مع الأخلاقيات المهنية. ورأى هؤلاء المسؤولون أن مصادرة الصلاحيات من لجان أخلاقيات المهنة الطبية ودخال اعتبارات ليست طبية صرف أمر غير أخلاقي ويشكل نوعا من العقاب وليس عملا ضروريا من أجل إنقاذ حياة أسرى. ونقلت «هآرتس» عن مدير مستشفى «بيلينسون» ورئيس رابطة مديري المستشفيات في إسرائيل، الدكتور أبراهام هيلبرين، قوله إن «هذا قانون غير أخلاقي، ولا ينبغي أن يكون موجودا بين جدران المستشفيات، ويجب ألا تكون هناك أية علاقة للأطباء بهذا الموضوع. ومهمة الطبيب هي مساعدة المعالجين، سواء كانوا أسرى أو مجرمين. ولا ينبغي أن يكون الطبيب مبعوثا للمؤسسة (الحاكمة)».

من جانبه، شدد البروفيسور رافي فالدمان، وهو طبيب جراح كبير ورئيس رابطة أطباء لحقوق الإنسان، على أن سن القانون هو «عمل لا يجوز ارتكابه. والغيا في كل هذا الموضوع هو أن دولة إسرائيل ستخرج منه بخسارة. فمن جهة، واضح أن أطباء إسرائيل لن يتعاونوا ولن يوافقوا على تنفيذ عمليات إطعام قسري للمضربين عن الطعام ولذلك فإن هدف وزارة الأمن الداخلي لن يتحقق. ومن الجهة الأخرى، فإنه في اللحظة التي سيتم فيها سن هذا القانون سيدمغوننا بوصمة عار على جبيننا وستتحول إسرائيل إلى إحدى الدول الظلامية والمدانة في العالم في مجال حقوق الإنسان».

وجاء في ورقة موقف صادرة عن «المجلس الوطني لأخلاقيات المهنة البيولوجية»، وهي الهيئة التي تقدم المشورة في مواضيع الأخلاقيات الطبية للحكومة الإسرائيلية، أن «الافتراض بأن يتمكن قاض من إصدار قرار بإطعام قسري وفقا لأي اعتبار باستثناء الحفاظ على حياة المضرب عن الطعام، يتعارض مع أخلاقيات المهنة الطبية وينبغي رفضه».

وفي موازاة ذلك، تتزايد اعتراضات منظمات دولية لمشروع القانون الذي يدفع نتنياهو وحكومته اليمينية المتطرفة نحو سنه. وأصدرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ولديها فرع في إسرائيل، بيانا ضد مشروع قانون إطعام الأسرى عنوة. وينضم الصليب الأحمر الدولي بذلك إلى نقابة الأطباء العالمية، التي طالبت نتنياهو بإعادة النظر في مشروع القانون والتراجع عن سنه.

وفي خطوة استثنائية، طالب المقرر الخاص في الأمم المتحدة المعنى بموضوع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة الوحشية واللاإنسانية والمهينة جوان مينديز، الكنيست الإسرائيلي بعدم المصادقة على مشروع قانون التغذية القسرية للأسرى المضربين عن الطعام، وعدم الإزامهم بتلقي أي علاج طبي بخلاف رغبتهم. واعتبر مينديز في بيانه أن التغذية القسرية هي نوع من أنواع المعاملة الوحشية واللاإنسانية وهي من الممارسات المحرمة بموجب المواثيق الدولية المختلفة.

الشبابك يقود الحملة ضد الأسرى

كشفت «هآرتس»، مؤخرا، أن موقف نتنياهو المتشدد حيال إضراب الأسرى عن الطعام وسعيه إلى سن قانون إطعامهم عنوة، يستند إلى توصيات قدمها له جهاز الأمن العام الشاباك. وقالت الصحيفة إنه خلال مشاورات جرت في الفترة الأخيرة، عبر رئيس الشاباك، يورام كوهين، عن تأييده لسن قانون يسمح بإرغام الأسرى المضربين على تناول الطعام، معتبرا أن من شأن قانون كهذا أن يشكل «حلا ملائما» للإضراب عن الطعام.

وتسعى الحكومة الإسرائيلية إلى سن مشروع القانون بإجراءات سريعة، وتوصف في إسرائيل بأنها «غير ديمقراطية». وتحجزت إسرائيل في سجونها ١٨٩ معتقلا إداريا، وشارك في الإضراب عن الطعام، الذي بدأ في ٢٤ نيسان الماضي وانتهى الأسبوع الفائت، ما بين ١٠٠ إلى ١٢٥ معتقلا يتغذون على الماء والفيتامينات والملح والسكر. وردد حوالي ٧٠ معتقلا في المستشفيات بعد تراجع حالتهم الصحية جراء الإضراب عن الطعام. وأعلن الأسرى الفلسطينيون المحكومون عن إضراب تضامني عن الطعام في أحد السجون بين حين وآخر ولفترة محدودة.

وقالت الصحيفة إن رئيس الشاباك هو الذي يقود تعامل إسرائيل مع المعتقلين المضربين عن الطعام، وإنه يعتبر أن على إسرائيل التمسك بموقف متشدد ضد المعتقلين الإداريين المضربين عن الطعام وعدم إجراء مفاوضات معهم من أجل التوصل إلى تسوية. ونقلت الصحيفة عن أشخاص تحدثوا مع كوهين حول الموضوع قولهم إن رئيس الشاباك يعتبر أن بإمكان إسرائيل مواجهة هذه الأزمة حتى لو توفي أحد المعتقلين جراء الإضراب عن الطعام، وإنه أية مسامحة ستضع إسرائيل في مكانة المبتذرة الدائمة بواسطة إضرابات عن الطعام متكررة.

ويرغم الشاباك أن الاعتقال الإداري هو «أداة ضرورية في الحرب ضد الإرهاب»، ويعترف بعدم وجود أدلة كافية لإثبات تهم ضدهم.

أطباء إسرائيليون سيحاكمون في لاهاي

حذرت نقابة الأطباء في إسرائيل من أن الأطباء الذين يشاركون في إطعام الأسرى عنوة قد يحاكمون في المحكمة الجنائية الدولية. في لاهاي وأن النقابة لن تتحکم من الدفاع عنهم. وقال رئيس نقابة الأطباء في إسرائيل، الدكتور ليونيد إيدلمان، إن الأطباء الذين سيشاركون في إطعام الأسرى عنوة «ستند بهم الجالية الطبية في العالم وسيكون من الصعب الدفاع عنهم في حال تقديم دعاوى ضدهم».

ويشار إلى أن إطعام مضربين عن الطعام عنوة يعتبر تعديبا بكل معنى الكلمة وهو أمر محظور بموجب قواعد آداب المهنة التي وضعتها نقابة الأطباء في إسرائيل والعالم. وحذرت النقابة الأطباء من المشاركة في إطعام الأسرى عنوة مشددة على أن هذا الأمر سيعرضهم للمحاكمة خارج إسرائيل، حتى لو سمح بذلك قانون إسرائيل.

وبعثت نقابة الأطباء، الأسبوع قبل الماضي، برسائل إلى جميع الأطباء في الأقسام الباطنية والطوارئ في المستشفيات التي ينقل إليها الأسرى المضربون عن الطعام، وأشارت فيها إلى خطر إطعام الأسرى عنوة. وبدأت النقابة بتفعيل مركز هاتفى لتقديم المساعدة والاستشارة للأطباء الذين يعالجون الأسرى المضربين عن الطعام.

في ضوء الانخفاض الملموس في عدد طلبة كليات الآداب

الأكاديمية الإسرائيلية توشك أن تصبح من دون روح أو تفكير نقدي!



على مثل هذا التفكير النقدي، تزداد الفرصة لحدوث حراك اجتماعي أوسع تجاه مختلف الأمور والتطورات التي تحدث في الدولة في المجالين السياسي والاقتصادي.. والسؤال المطروح الآن: هل هناك اهتمام لدى ممثلي المجتمع بتطوير تلك العلوم والفروع الأدبية التي تشكل الرافعة لتعزيز الهوية المستقلة الرئيسية لدى كل واحد منا؟

ووفقا لكاهان، فإن جزءا من الظواهر التي تحدث عنها حستروني في مقاله، ينبع من خسارة ميزانيات وتقليص وظائف في كليات الآداب وليس من جراء عدم اهتمام الطلبة بهذه الدراسات. من جهتها تؤكد نوعا ليعني، نائبة رئيس منظمة الطلاب الصغير في جامعة تل أبيب: "تحن نرى استمرارا للاتجاه القديم في توجيه الاهتمام والميزانيات لدراسة العلوم الدقيقة والطب والهندسة، وإهمال الدراسات الأدبية والاجتماعية والفنون، ويعبر هذه الاتجاه عن سيروورة رأسمالية تعكس وتسحب نفسها على الأكاديميا، والغاية هنا هي في المقام الأول والأخير ما يعود بالربح والفائدة المالية، لذلك نجد أن عدد المحاضرين وعدد المنح الدراسية أيضا يتقلص أكثر فأكثر من عام إلى آخر".

(٤) صحافي إسرائيل. المصدر: شبكة الانترنت. ترجمة خاصة.

ويقول هؤلاء المحاضرون "لا يمكن لك البحث عن موضوع في محرك غوغل وأنت لا تعلم أنه موجود".

في المقابل، فقد ثارت في الولايات المتحدة العام ٢٠١٣، عاصفة من الجدل في أعقاب نشر مقال شكك في جدوى الدراسات الأكاديمية فرع الآداب، مقارنة مع دراسات براغماتية أكثر. هذا الإدعاء الخطير يقود إلى العامل الثاني الذي تطرحه البروفسور كاهان، والمتمثل في ازدهار الكليات الأكاديمية. وتقول في هذا الصدد: "إذا كانت قد عملت قبل عشرين عاما حوالي عشر مؤسسات (كليات) أكاديمية، فقد وصل عددها حاليا إلى ما يزيد عن ستين مؤسسة.. لقد ازداد عدد الطلبة، لكنهم يتوزعون على أماكن كثيرة جدا، وهناك عدد متزايد منهم لا ينشد سوى اكتساب تاهيل مهني والبحث عن فرص للعمل وكسب الرزق".

أصبحت النظرة إلى اللقب الأكاديمي الأول في إسرائيل مشابهة جدا للنظرة إلى شهادة "البجروت" (التوجيهي) قبل ما يوصف بـ "ثورة الكليات"، وهو ما دفع د. تامي راز، رئيس شعبة الدراسات المتعددة المجالات في كلية "سابير"، إلى القول في مؤتمر حول موضوع أزمة الدراسات الأدبية في إسرائيل: "إذا كان اللقب الأكاديمي الأول صار يعتبر في أيامنا شهادة بجرروت، فمن الجدير أن يتم هذا اللقب على الأقل في موضوع جدي ومثير للاهتمام، ولا شك في أن الدراسات الأدبية هي موضوع مثير للاهتمام".

يدوي أن هذا الكلام يتجاهل التغيرات التي شهدتها المجتمع الإسرائيلي والذي أضحى يهيم بمرور السنوات مجتمعا رأسماليا أكثر. ووفقا لمعطيات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، فقد ازداد عدد الأكاديميين العاملين عن العمل في إسرائيل، والذين تتراوح أعمارهم بين ٣٠ عاما و٣٤ عاما، بحوالي ٢٠٪، وذلك في الفترة الواقعة بين العام ٢٠٠٠ وحتى العام ٢٠١٦. وفي ظل واقع من هذا القبيل، لا غرابة في أن الطلبة يسعون إلى الالتحاق ببرامج مسارات (تعليم) عملية أكثر، تضمن بصورة واضحة القدرة على إيجاد مصدر للرزق.

وذبح البروفسور أمير حستروني شوطا أبعد، حين كتب في مقال نشره في تشرين الثاني ٢٠١٣ تحت عنوان "اخترتم دراسة الآداب؟ أنتم لستم جيلا ضاعا، أنتم جيلا متبالا!" - "هل كلف حملة الالتحاق الأكاديمية، عديمة المنفعة، أنفسهم عناء مطالعة إعلانات الطالبيين للعمل قبل أن يباشروا الدراسة؟ هل راوا في أي وقت إعلانا يقول إن قسم (المعالجة) الأورام السرطانية في مستشفى X

يحتاج إلى فيلسوف خبير في البوذية؟ نحن نعلم أن الاستثمار في الوهم الأكاديمي لا يكلف عشرة شواكل وإنما يحتاج إلى عشرات آلاف الشواكل كرسوم تعليم بالإضافة إلى أربع سنوات من الجلوس في قاعات الدراسة والمكتبات، وهي سنوات كان يمكن استغلالها لاكتساب مهنة مجدية، حتى وإن لم تكن بالضرورة أكاديمية. إن الاقتصاد الإسرائيلي لا يحتاج إلى ٢٠ ألف خريج في هذه المجالات، ممن يتخرجون سنويا من الجامعات والكليات... سوف يضطر معظم هؤلاء الخريجين إلى القيام بتحويل مهني مؤلم كان يمكن تفاديه فيما لو درسوا مسبقا خدمة اجتماعية أو هندسة ميكانيكية، وهما مجالان لا يحتاجان بالضرورة إلى تحصيل أكاديمي".

وقد تطرقت البروفسور كاهان أيضا لسؤال ما إذا كانت فروع الدراسات الأدبية ذاتها هي التي تتحمل مسؤولية الوضع الذي آلت إليه، نظرا لأنها لم تقم بجهد كاف لإنعاش وتحديث برامج التعليم، والبرهنة للطلبة كيف يمكن للدراسات الأدبية أن تكون ذات قيمة حتى في عصرنا.

وتقول في معرض إجابتها عن ذلك: "لا شك في هذا، لكن الأمر لا يقتصر على هذا الجانب، إذ لا يمكن القول إن هناك عاملا واحدا فقط. نهذه عملية طويلة ومركبة أكثر، كذلك فإن الطاقم الأكاديمي لا يبدي دائما اهتماما بأحداث التغيير، بل تجده يفتش عن طرق للاندماج والحصول على وظيفة، فكل واحد منا يتصرف بشكل معين، وبالتالي لا يوجد منهم واحد بعينه".

من جهته، أشار د. أوري هولندر الذي عمل كادرا أكاديميا في عدة جامعات إسرائيلية إلى ثلاثة أسباب يرى أنها تفت وراء الوضع الراهن في مجال الدراسات الأدبية.

أولاً - أن الجامعات والكليات تسارع إلى إجراء تقليصات في كليات الآداب تحديدا، وليس في كليات أخرى "بحجة أكثر". فهي ترمي وتنهي في السنوات الأخيرة توجهها بشكل الطالب بمقتضاه زبونا غير مطالب بأي واجبات دراسية، ولذلك تجده في غير مرة يغادر المؤسسة (الكلية) جهلا كما أتى إليها.

ثانياً - لم يبد المحاضرون الكبار قط اهتماما حقيقيا بالطاقم الأكاديمي الصغير، ووقفوا موقف المتفرج غير المكثر إزاء انهيار أقسامهم ودوائرهم المختلفة.

ثالثاً - أن الحكومات اليمينية في إسرائيل غير معنية بوجود أشخاص يفكرون، ونحن نعلم أن لب وجوهر الدراسات (الأدبية)

«مفوض شكواي الجمهور» يقدم تقريره الأربعين:

الشكاوى المحقة ضد المؤسسات الرسمية في إسرائيل تعادل أضعاف ما هو مقبول في دول العالم!

مساندة وحماية الموظفين كاشفي الفساد في المؤسسات والدوائر الحكومية والرسمية المختلفة، بل تشجيعهم على طلب الحماية القضائية (من جانب المفوض، طبقا للقانون) في وجه أية محاولات تكديلية أو انتقامية من جانب المسؤولين في أعقاب الكشف عن قضايا فساد في مواقع عملهم.

وقال التقرير إن المفوض أصدر خلال العام ٢٠١٣ تسعة "أوامر حماية" لموظفين كشفوا عن فساد في مؤسسات ودوائر حكومية ورسمية. إثنان منها ثابتان وسبعة أوامر مؤقتة.

السجناء والمعتقلون والمسنون

خصص مفوض شكواي الجمهور فصلا من تقريره لمعالجة الشكاوى التي تقدم بها سجناء ومعتقلون في السجون والمعتقلات الإسرائيلية المختلفة.

ويضمن الفصل وصفا لبعض الشكاوى التي قدمها سجناء ومعتقلون وأبناء عائلاتهم تتعلق بالمس بحقهم المختلفة، وأشار المفوض إلى أنه "في أعقاب استيفاح هذه الشكاوى، قدمت مفوضية شكواي الجمهور ملاحظاتها بهذا الشأن إلى سلطة السجون وشرطة إسرائيل".

وأوضح المفوض أنه "من المؤكد أن احتجاز إنسان يفس ببطبيعة الحال حقوقه الأساسية، وعلى رأسها حقه في الحرية، لكن احتجازه لا يلغي هذه الحقوق كلياً، ويتوجب الحفاظ عليها حتى بين جدران السجن، ولو كان ذلك في نطاق ضيق، لذلك، تتفق على عائق سلطه السجون وشرطة إسرائيل، المخولتين باحتجاز السجناء والمعتقلين، مسؤولية استعمال صلاحياتهما بحذر وتناسبية، مع الالتزام بسبل وطرق تضمن الحفاظ على حقوق الإنسان الأساسية".

وكرس المفوض فصلا آخر من التقرير لمعالجة شكاوى المسنين، مشيراً إلى أن "الازدياد الملحوظ في نسبة المسنين في إسرائيل والنسبة المرتفعة للمسنين الذين يعيشون في ضائقة، يتطلب من السلطات التعامل مع هذه الفئات بحساسية عالية والعمل قدر المستطاع للدفاع عن حقوقها، ورغم كل ما أورده المفوض من تفاصيل وعينات عن الشكاوى المختلفة التي تقدم بها مواطنون ضد مؤسسات ودوائر حكومية مختلفة، ورغم ما عمد إلى تأكيده مرارا وتكرارا، إلا أن الحقيقة الأساس التي تحكم مصير هذه الشكاوى وما يختبئ خلفها من عسف سلطوي كومي ورسومي بحق المواطن العادي تبقى هي المقررة، لا شيء يمكن أن يؤدي إلى المعاملة والتأخير غير المبرر في الرد على التوجهات أو المفوض (والمراقب) صلاحيات تنفيذية حازمة لضمان تطبيق توصياته واستخلاصاته. لكن مثل هذا النص القانوني، وإن توفّر، لا يتعدى كونه الخطوة الأولى، الضرورية / الإجبارية لكن غير الكافية، طالما بقي تشخيص المفوض، التالي، صحيحا، "النسبة المرتفعة من الشكاوى التي تبين أنها محقة تشير إلى أن السلطات لم تدرك بعد أهمية تقديم الخدمة للجمهور على أفضل وجه".

عند الأخذ في الحسبان ٢٢٩٠ شكوى لم يشملها تقرير مفوض شكواي الجمهور، إطلاقا، نظرا لوقف عمليات الفحص بشأنها بعد تسيوتها ومعالجتها مباشرة مع الهيئة أو المؤسسة المعنية، يتبين أن عدد (وكذلك نسبة) الشكاوى الصادرة والمحقة في العام ٢٠١٣ كان أعلى مما ذكر (رسميا) بكثير.

الأكثر إيداء للمواطنين وحقوقهم!

وحدد مفوض شكواي الجمهور في تقريره "الهيئات والمؤسسات التي ورد عدد الشكاوى الأكبر ضدها"، على النحو التالي: * مؤسسة "التأمين القومي"، ١٣١٧ شكوى * شرطة إسرائيل - ٧١٣ شكوى * وزارة العدل - ٥٣٨ شكوى * وزارة المالية - ٤٥٨ شكوى * وزارة المواصلات - ٤٠٧ شكوى. ثم حدد "الهيئات والمؤسسات التي كانت نسبة الشكاوى المحقة ضدها، هذا العام أيضا، مرتفعة بشكل خاص"، أي مرتفعة جدا وأعلى من المتوسط العام كما ورد أعلاه (٣٢٪): * شركة البريد - ٥٦٤٪ (من الشكاوى ضدها كانت صادقة ومحقة) * سلطة البث (حكومية) - ٥٥٪ * ديوان رئيس الحكومة - ٥٢٪ * وزارة المواصلات - ٤٩٪ * بلدية اللد - ٤٤٪ * بلدية وزارة التربية والتعليم - ٤٧٪ * وزارة الاقتصاد - ٤٤٪ * بلدية القدس - ٤٢٪ * بلدية حيفا - ٤١٪ * وزارة الدفاع - ٣٨٪ * الجيش الإسرائيلي - ٣٧٪ * شرطة إسرائيل - ٣٦٪ * شركة الكهرباء - ٣٤٪ * وزارة الصحة - ٣٢٪.

ويشير مفوض شكواي الجمهور إلى أن مؤسسة "التأمين القومي" تصدر لائحة الشكاوى في هذه السنة أيضا (١٣١٧ شكوى ضدها)، وذلك للسنة الخامسة على التوالي!! وبفارق كبير عن المؤسسات والدوائر الرسمية الأخرى التي تليها: شرطة إسرائيل (٧١٣)، ثم وزارة العدل (٥٣٨) ووزارة المالية (٤٥٨)، وبالتذكير أن هذه المؤسسة تقدم الخدمات، بصورة أساسية، للفئات الفقيرة والمستضعفة اقتصاديا واجتماعيا (مرضى، عرجة، مسنون، مدمون، أرامل، محتاجون وغيرهم) تكتسب هذه المعطيات معاني وأبعادا أكثر حدة وخظورة بكثير.

وكما في السنوات السابقة، كذلك في هذه السنة أيضا، تركزت شكواي المواطنين، أساسا، على الخدمة المتدنية، بل السيئة، التي يقدمها "مفوضو الجمهور" الذين يقترض أنهم يحتلون مواقعهم ومقاعدهم لخدمة المواطنين. فقد أظهرت معطيات التقرير - ٢٤٪ من الشكاوى ضد جميع المؤسسات والدوائر المختلفة تعلقت بمعاملة الموظفين في تلك المؤسسات والدوائر، سواء بعدم الرد وعدم تقديم أجوبة أو المعاملة والتأخير غير المبرر في الرد على التوجهات أو السلوكيات غير اللائقة أو عدم معالجة القضايا المختلفة.

أما المسألة الثانية التي شكلت دافعا لجزء كبير من الشكاوى فكانت جباية مؤسسات ودوائر حكومية مختلفة رسوما وضرائب مختلفة غير مبررة وغير منطقية من المواطنين.

مكافحة الفساد

أفاد تقرير مفوض شكواي الجمهور بأن مكتب مراقب الدولة ومفوض شكواي الجمهور واصل، في العام المنصرم أيضا،

مخالفة جنائية؟، عندئذ "بحق لمفوض شكواي الجمهور التوجه إلى المستشار القانوني للحكومة لفحص الأمر"!!

شكاوى محقة - أضعاف

النسبة المقبولة في العالم!

ونظرا لعجز مراقب الدولة ومفوض شكواي الجمهور واقتراحه إلى أية صلاحيات تنفيذية، ثبتت تقاريره السنوية المتحقة أنه لم يطرأ أي تحسن جدي يذكر في هذا الموضوع، بل إن تدهورا وتراجعا واضحين يظهران في العديد من المجالات الحيوية، ولئن كانت هذه التقارير قد أثارت، في سنوات خلت، شيئا من الاهتمام السياسي - الحزبي والإعلامي قبل دفعها إلى أراج النسيان، فمن الملاحظ أنها لم تعد تثير هذا القدر من الاهتمام في السنوات الأخيرة.

وزيادة في توضيح ما ذهبنا إليه هنا، نسجل هنا المعطيات المقارنة التالية كما أوردها مفوض شكواي الجمهور على موقعه (موقع مراقب الدولة) العنكبوتي حول عدد الشكاوى المقدمة من مواطنين في إسرائيل ضد الدوائر والمؤسسات الحكومية والرسمية المختلفة، منذ العام ٢٠٠٥ وحتى العام ٢٠١٢، والتي تكد الإرتفاع المبرر في عدد هذه الشكاوى الإجمالي، كما في عدد الصادقة والمحقة من بينها:

٢٠٠٥ - ٧٨٥٥	٢٠٠٦ - ٩٢٢٨
٢٠٠٧ - ٩٧٤٩	٢٠٠٨ - ١٠٥٧١
٢٠٠٩ - ١١٦٣٩	٢٠١٠ - ١٣٩٧٦
٢٠١١ - ١٤٨٨٠	٢٠١٢ - ١٥١٣٣

ولعل أبرز ما يؤكد واقع أن هذه التقارير ومعطياتها لم تعد تثير كبير اهتمام، سواء على الصعيد السياسي - الحزبي أو على الصعيد الإعلامي الجماهيري، هو الحقيقة القاطعة التي ثبتها مفوض شكواي الجمهور في تقريره - ٤٠ الحالي، كل شكوى تالفة قدمت في العام ٢٠١٣ كانت صادقة ومحقة (وفق ما توصل إليه الفحص الذي أجراه المفوض، بالطبع) - وهي نسبة تزيد بكثير جدا عما هو مقبول في دول العالم المختلفة، وفي الأرقام: بلغ مجموع ما قدمه المواطنون في إسرائيل من شكاوى إلى مفوض شكواي الجمهور خلال السنة الماضية (٢٠١٣) ١٤٦٣٧ شكوى تتعلق بـ ١٥٤٧١ مسألة مسيئة للمواطن في العلاقة مع مؤسسات الدولة الحكومية والرسمية العامة، وعلى الرغم من أن هذه المعطيات تشير إلى هبوط طفيف في عدد الشكاوى الإجمالي قياسا بما كان عليه في العام السابق ٢٠١٢ (١٥١٣٣ شكوى) - ومقابل ٤٨٨٠ شكوى في العام ٢٠١١ هو أن ما تميزت به شكاوى المواطنين في العام ٢٠١٣ هو أن نسبة تلك الصادقة والمحقة من بينها بلغت ٣٢٪، وهي نسبة مرتفعة جدا، نسبيا، تعادل أضعاف النسبة المقبولة إجمالا في دول العالم المختلفة.

ويظهر من التقرير أن ١٩٧٢ من بين الشكاوى الـ ٦٢٥٣ التي اتخذت بشأنها قرارات عينية في السنة الماضية كانت شكاوى صادقة ومحقة، وهو ما يمثل إرتفاعا بنسبة ١٦٢٪ عن نسبة الشكاوى المحقة في العام ٢٠١٢ (٢٧٪)، ولكن،

إلا أن الحكومة كانت تتجر دائما في إجهاضها وشطها.

وفي العام ١٩٧١، أنجزت الكنيست الإسرائيلية تعديلين قانونيين تم من خلالها استحداث وظيفة "مفوض شكواي الجمهور" وإناطتها بمراقب الدولة نفسه.

تمثل التعديل الأول في البند الرابع من "قانون أساس: مراقب الدولة"، الذي نص على: "يقوم مراقب الدولة بفحص شكواي من الجمهور ضد هيئات وأشخاص، وفق ما يحدده القانون، في وظيفته هذه يحمل مراقب الدولة صفة "مفوض شكواي الجمهور"، ثم جاء التعديل الثاني بإضافة فصل كامل (هو الفصل السابع والأخير) على "قانون مراقب الدولة لسنة ١٩٥٨"، الذي يحدد صلاحيات المفوض ومهامه.

وينص البند الأول في هذا الفصل (البند ٣٢ من القانون) على: "يؤدي مفوض شكواي الجمهور مهامه بواسطة دائرة خاصة في مكتب مراقب الدولة تسمى "مفوضية شكواي الجمهور". ثم يمنح البند ٢٣ من القانون الحق "لأي إنسان" أن يقدم شكوى إلى مفوض شكواي الجمهور، وتحدد البند اللاحقة هوية المؤسسات والشخصيات التي يمكن تقديم شكواي ضدها، وكذلك ماهية هذه الشكاوى، مواضعها ومجالاتها.

أما البند ٣٨ من هذا القانون فيشمل قائمة "الشكاوى التي لا يجوز فحصها"، أي قائمة المواضيع، المجالات والشخصيات الرسمية التي لا يجوز تقديم شكواي ضدها، وإن حصل وقدمت فيتعين على المفوض تجاهلها، إهمالها وعدم الخوض في فحصها واستيفاح كنهها. والشخصيات التي لا يمكن تقديم شكواي ضدها هي: رئيس الدولة، عضو الكنيست "على خلفية عمل قام به في إطار تادية مهمته كعضو في الكنيست أو من أجل تادية مهمته هذه"، وزير في الحكومة "باستثناء عمله كمسؤول عن وزارة أو عن مجال محدد"، عميد بنك إسرائيل (محافظ البنك المركزي)، سلك القضاة في المحاكم، رجال الشرطة و"سلطة السجون" في كل ما يتعلق بأنظمة وظروف العمل، جنود الجيش الإسرائيلي، سواء في الجيش النظامي أو في الاحتياط، في كل ما يتعلق بأنظمة وظروف العمل، أما المؤسسات والهيئات التي لا يسري عليها حق المواطن في تقديم الشكوى فهي: الحكومة ولجانها الفرعية، الكنيست ولجانها الفرعية والمحاكم.

لكن القانون لا يمنح "مفوض شكواي الجمهور" (كما لا يحول مراقب الدولة، أيضا) أية صلاحية تنفيذية، بل يبقى الأمر كله في خاتمة "التوصيات" التي لا تُسمن ولا تغني، دون أن تكون بين يديه أية قدرة (صلاحية) قانونية على فرض هذه التوصيات و/ أو ضمان تطبيقها، بل لا يمتلك أية صلاحية يمكن أن تساعد في تلقي ولو مجرد تعهد (!)، على الأقل، بمعالجة القصورات والمشكلات، تطوير الخدمة للمواطن وتحسين تعامل المؤسسات الرسمية وموظفيها معه، والحالة الوحيدة التي يبدو وكان المشرع قد منح المفوض "صلاحية ما" بشأنها هي "إذا ما أظهر فحص الشكوى شبهة بارتكاب

بقلم: يوفال أفيفي (*)

تخيم على كليات الآداب في الأكاديميا الإسرائيلية، منذ بضعة أعوام، أزمة عميقة، وذلك في ضوء الانخفاض الملموس في عدد طلبة هذه الكليات، ففي الوقت الذي كان فيه أكثر من ثلث طلبة اللقب الأكاديمي الأول (بكالوريوس) في العام ٢٠٠٢ - وفقا لمعطيات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي- يدرسون في كليات الآداب، هبطت نسبة الطلبة في هذه الكليات في العام ٢٠١٢ إلى الربع فقط.

ولعل المعطيات الأحدث التي نشرها مجلس التعليم العالي الإسرائيلي في بداية العام الأكاديمي الأخير (تشرين الأول ٢٠١٣)، تبدو مثقلة أكثر، إذ أظهرت أن ٧٥٪ فقط من طلبة اللقب الجامعي الأول اختاروا الدراسة في كليات الآداب.

لما لا شك فيه أن لهذا الاتجاه السلبي انعكاسات خطيرة على مستقبل هذه الكليات، بل وعلى حاضرها من ناحية عملية، ففي نيسان الماضي أبلغ طلبة جامعة تل أبيب بإغلاق دائرة الدراسات الفرنسية، أما الجامعة العبرية (القدس) والتي تفاخرت قبل ثلاثة أعوام فقط بالتربعات الضخمة التي تلقتها بقيمة ١٠٠ مليون شيكل) لصالح الدراسات الأدبية، فقد أعلنت حديثا عن تقليص بنسبة ٢٠٪ في الطاقم الأكاديمي الصغير في كلية الآداب.

وتعزو البروفسور ميشال بوكورا كاهان، رئيسة دائرة الدراسات الفرنسية في جامعة تل أبيب، هذا التغيير (التراجع) الدراماتيكي، إلى عاملين هما الانترنت والكليات. وتقول "إن ثورة الانترنت هي ثورة ثقافية بكل معنى الكلمة... فقد غيرت أنماط التفكير والسلوك، والوصول إلى المعلومات، وأصبحت الحدود التي كانت تتسم بالوضوح في الماضي باهتة، وكل ذلك يؤثر على طريقة الدراسة التقليدية للآداب".

من الواضح أن هذه الأقوال تشير إلى اتجاه جديد نسبيا، تجد كليات الآداب نفسها مضطرة إلى مواجهته، فحين يوفر الانترنت وصولا مجانيًا إلى مستودعات معلومات ضخمة في الشبكة العنكبوتية، تنشأ لدى مستهلكي المعلومات صعوبة في فهم وإدراك القيمة الإضافية للدراسة في الجامعة بالذات.

بطبيعة الحال فإن المحاضرين يرفضون هذه الطرح، ويدعي البعض منهم أن الطلبة الجامعيين الذين يقفون في الظاهر على مسافة "ضربة بحث" على محرك "غوغل" على كل تاريخ المعرفة البشرية، يظهرون جهلا مبرعا في المواضيع العادية أو الوتينية.

كتب سليم سلامة:

قدم مراقب الدولة ومفوض شكواي الجمهور، القاضي (المقتاعد) يوسف شبيبر، يوم ٢٤ حزيران الأخير، تقرير "مفوضية شكواي الجمهور" السنوي الذي حمل الرقم ٤٠ لعام ٢٠١٣، إلى كل من رئيس الكنيست، يولي إدلشتاين، ورئيس اللجنة البرلمانية لشؤون مراقبة الدولة، عضو الكنيست أمنون كوهين.

وهو تقرير يعكس تطلعات المواطنين في إسرائيل وشكاواهم من جراء ما يلاقونه من معاملة غير لائقة، على الأقل، لدى توجههم إلى المؤسسات الرسمية، الحكومية والعامه، أو في توجه هذه المؤسسات إليهم.

ويتبعتر مراقب الدولة ومفوض شكواي الجمهور، في مقدمته للتقرير السنوي الأخير هذا، أن "تقرير مفوض شكواي الجمهور هو تجسيد واضح لسياسة الرأيتين الأساسيتين التي يعتمدها مراقب الدولة ومفوض شكواي الجمهور، راية الدفاع عن حقوق الإنسان، بما فيها حقوق الفئات المستضعفة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية وراية مكافحة الفساد الرسمي والعام ومن أجل حماية المعايير".

وتوضح هذه الكلمات ماهية الشكاوى التي يقدمها المواطنون والهدف الحقيقي الذي أريد تحقيقه، أصلا، من وراء إنشاء "مفوضية شكواي الجمهور" كدائرة فرعية في مكتب مراقب الدولة وتسمية مراقب الدولة نفسه "مفوضا لشكاوى الجمهور" ومن وراء تكليف المفوض بمهمة إصدار تقرير سنوي يعالج هذا المجال، وبكلمات أخرى، كان الهدف المعلن من وراء ذلك، تحديدا وأساسا: حماية حقوق الإنسان والمواطن وفي وجه العسف الحكومي والفرس الرسمي المتعدد الأوجه والمستويات، من جهة، ومحاربة الفساد السلطوي والروحي المختلف الأشكال والدرجات، فهل يتحقق هذا الهدف، فعليا، في عمل "مفوض شكواي الجمهور" وفي تقاريره، التي يصدرها سنويا، والتي بلغ تعدادها ٤٠ حتى الآن؟

المرجعية القانونية

يشغل مراقب الدولة في إسرائيل وظيفة "مفوض شكواي الجمهور" (المعروفة باسم "امبودسمان" في بعض الدول - Ombudsman) بموجب نصوص قانونية خاصة، أبرزها البند الرابع من "قانون أساس: مراقب الدولة" والفصل السابع من "قانون مراقب الدولة لعام ١٩٥٨" و"مفوضية شكواي الجمهور" هي دائرة فرعية ضمن مكتب مراقب الدولة وتعمل في تلقي ومعالجة شكواي من المواطنين تتعلق بعمل وأداء الوزارات والدوائر الحكومية المختلفة، السلطات المحلية، هيئات ومؤسسات حكومية وعمامة أخرى تخضع، قانونيا، لمراقبة مراقب الدولة نفسه. لكن هذا لم يبدأ في إسرائيل سوى في العام ١٩٧١، على الرغم من أن اقتراحات قانون خاصة عديدة بهذا الشأن قد وضعت على طاولة الكنيست من قبل،

هذا الملحق

ممول من قبل الاتحاد الأوروبي



«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، ولا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الأوروبي»

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقفنا على اليوتيوب

YouTube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب. 1959

هاتف: 2966201 - 2 - 00970
فاكس: 2966205 - 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته

المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي